





٤٤٠

منهل الواردين من بحار الفيض
على ذخرة المتأهلين في مسائل الفيض
تأليف سيدنا وافتادنا الشيخ
آلامام العالم العلامة الحبر
الخير الفهامة السيد
محمد أمين ابن المرحوم
السيد عمر الشهير
بأبن عابدين
اطال



الله
بقا
(



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي عنا بالانعام . وعلما علم الاحكام . وامرنا
بالطهارة من الاحداث والانجاس والآثام . لنتاهل
للمثول بين يديه والقيام . والصلاة والسلام على سيدنا محمد
خوالا ثام . التميز بين الحلال والحرام . وعلى اله واصحابه بدور
القيام . ومصاييح الظلام **اما بعد** فيقول العبد المفتقر الى
رب العالمين محمد امين الشير يابن عابد بن . غفر الله تعالى
ذنوبه . اتى طالعت مع بعض الاخوان الرسالة المولفة في مسائل
الحيض السماة بذخر المتاهلين . المنسوبة لافضل المتأخرين .
الامام العالم العامل . المحقق المدقق الكامل . الشيخ محمد بن مير
علي البركوي صاحب الطريقة المحمدية . وغيرها من المولفات
السنية . فوجدتها مع صغر حجمها . ولطافة نظمها . جامعة لغرب
فروع هذا الباب . عارية عن التطويل والاسهاب . لم تنسج
قريحة على منوالها . ولم تظفر عين بالنظر الى مثالها . فاروت
ان اشرحها بشرح يسهل عويصها . ويستخرج غويصها .
ويكشف نقابها . ويدلل صوابها . ضامما الى ذلك ما علقه
المصنف على هامش رسالته وسميته منهلا الواردين من بحار
الفيض على زخر المتاهلين في مسائل الحيض . فاقول
مستعينا بالله تعالى في حسن النية . وبلوغ الامنية . قال
المصنف رحمه الله تعالى **بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي**
جعل الرجال على النساء قوامين اي يقومون عليهن قيام الولاة
على الرعية ولهذا كان الرجل امير امرته **وامرهم بعظمتهم**
اي تذكيرهن بما يلين قلوبهن من الثواب والعقاب والتاديب

وملائكة زلال العفوف ذنوبه

اي التعليم وفي المصرب عن ابي نريد الادب اسم يقع علي كل رياضة
محمودة يخرج بها الانسان في فضيلة من الفضائل **وتعليم الدين**
عطف خاص على عام اي تعليم اصوله من العقائد وفروعه
المتناج اليها في الحال وفي هاتين الفقرتين تليح الى قوله تعالى
الرجال قوامون على النسا الاية وقوله تعالى واللاتي يحاقون
نشورهن فعطوهن الاية **والصلاة** اسم من التصلة ومعناها
الثناء الكامل الا ان ذلك ليس في وسعنا فامرنا ان نكل ذلك
اليه تعالى كما في شرح التاويلات وافضل العبارات علي
ما قال المرزوقي اللهم صل علي محمد وعلي محمد وقيل التعظيم
والمعني اللهم عظمه في الدنيا باعلا ذكره وانفاذ شريعته وفي
الاخرة بنصف عيف اجرة وتشفيعه في امته كما قال ابن الاثير
كذا في شرح النهاية للقهرتاني **والسلام** اسم من التسليم
اي جعلك الله اية سلا من كل مكر وه **علي جيب رب العالمين**
اي محبوبه **وعلي الله** اسم جمع لذوي القرني الفرمبدلة عن
الهيئة المبجلة عن الها عند البصريين والواو عند الكوفيين
واو هو الحق كما في المفتاح قهتاني **واصحابه** قال القهتاني
اي الذين امنوا مع الصحبة ولو لحظة كما قال عامة المحدثين
وانما اوثروا علي ما ذهب اليه الاصوليون من اشتراط ملازمة
ستة اشهر فصاعدا يشتمل كل صاحب **هداة** جمع هاد من
الهداية وهي الدلالة علي ما يوصل الي البغية **الحق** ضد الباطل
وحماة جمع حام من الحماية بالكسري المنع **الشرع** اسم لما شرعه
الله علي نبيه لعبادة من الاحكام **المتين** القوي يقال متن
ككرم صلب **وبعد** قال القهتاني اي واحضر بعد الخطبة

خو

ما سياتي قالوا ولا استيناف او لعطف الا نشاء على مثله او على الخبر
على قوله تعالى ونشر الذين امنوا الآية لان ما في المشهور من
الضعف ما لا يخفى فان تقدير ما مشروط بان يكن ما بعد الفا
امرا او نهيا ناصيا لما قبلها او مفسرا له كما في الرضى واما توهم
اما فلم يقتصر حد من التحوين والظرف متعلق بالامر المستفاد
من المقام المعلن بالغاي قوله **فقد** كما في قولهم اعبد ربك فان
العبادة حق انتهى **اتفق الفقهاء** اي المجتهدون **وعلى فرضية**
علم الحال اي العلم بحكم ما يحتاج اليه في وقت احتياجه اليه
قال في الثنا رخصة اختلف الناس في اي علم طلبه فرض فحكى
اقوالا ثم قال والذي ينبغي ان يقطع بانه المراد هو العلم بما تكلف
الله تعالى عباده فاذا بلغ الانسان ضحوة النهار مثلا يجب عليه
معرفة الله تعالى بصفاته بالنظر والاستدلال وتعلم كلمتي الشهادة
مع فهم معناهما ثم ان عاش الى الظهر يجب تعلم الطهارة ثم تعلم
علم الصلاة وهلم جرا فان عاش الى رمضان يجب تعلم علم الصوم
فان استفاد ما لا تعلم علم الزكوة والحج ان استطاعه وعاش
الى اشهر وهكذا التدريج في علم سائر الافعال المفروضة علينا
انتهى **على من آمن بالله** اي بوحده نبوته سبحانه ذاتا وصفات
وافعالا **واليوم الاخر** هو يوم القيمة فانه اخر الاوقات
المحدودة ونخصه بالذكر لانه يوم الجزاء فالايمان به يحمد على
العمل فمن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملا صالحا من **نسوة ورجال**
بالكسر والضم جمع المرأة من غير لفظها قاموس **رجال** جمع
رجل وهو الذكر من بني آدم اذ ابلغ او مطلقا والمراد ههنا
البالغ اذ اعلمت ذلك **الاتفاق** **معرفة** احكام **الديانة المختصة**

عليه

عليه

كل

بالنساء واجبة عليهن وعلى الأزواج والأولياء جمع ولي وهو
العصبة فيجب على المرأة تعلم الأحكام وعلى زوجها ان يعلمها
ما تحتاج اليه منها ان علم والا اذن لها بالخروج والا تخرج بلا
اذنه وعلى من يلي امرها كالاب ان يعلمها كذلك **ولكن هذا**
اي علم الدماء المختصة بالنساء مصنف **كان** اي صار مثل فكات
هيا، منبتنا **في زماننا** اي زمن المص وقد توفي ثلثه **مجبورا**
اي متر وكابل صار **كان** لم يكن شيئا **مذكورا** اضرب انتقالي
الى ما هو ابلغ لان ما هجر قد يكون معلوما ويترك العمل به بخلاف
ما صار **كان** لم يوجد اصلا **يفرقون** اي اهل الزمان
بين الخبيث والنفاس والاستحاضة في كثير من المسائل
ولا يعرف بين الصحيحة من الدماء **والاطهار** عطف على
الدماء، وبين الفاسدة منها **تري** اي تبصروا وتعلم **امثلهم** اي
افضلهم واعلمهم عند نفسه **يكفي** حال او مفعول ثانيا **بالتون**
المشهور كالقدوري والكنز والوقاية والمختار المبينة على
الاختصار **واكثر مسائل** هي المطالب التي يرهن عليها
في العلم ويكون لفرض من ذلك العلم معرفتها كذا في تعريفات
السيد الشريف قدس سره **الدماء** الثلاثة السابقة **فيها مقفولة**
والكتب المبسوطة التي فيها هذه المسائل **لا عليها الاقليل**
لقلة وجودها وغلا ثمنها **والمالكون** لها اكثرهم عن مطالعتها
في القاموس طالع طلاء ومطالعة اطلع عليه اي علم عاجز
وعليل بداء الجمل **واكثر نسخها** جمع نسخة بالضم ما ينسخ
اي يكتب فيه **في باب حضا** تحريف اي تغيير وتبديل
عطف تفسير الاول تغيير بعض حروف الكلمة والثاني ابدالها

بغيرها **لعدم الاشتغال به** اي باكثر نسخها **مذ** اي من **دهر طويل**
فكلما نسخت نسخة على اخرى زاد التعريف **في مسائله** اي باب
الحيض **كثرة وصعوبة** قال في البحر واعلم ان باب الحيض من غوامض
الابواب خصوصا المتغيرة وتقاريرها ولهذا اعتنى به المحققون
وافردة محمد رحمه الله تعالى في كتاب مستقل ومعرفته مسائله
من اعظم المهمات لما يترتب عليها ما لا يحصى من الاحكام
كالطهارة والصلاة وقراءة القرآن والصوم والاعتكاف والحج
والبلوغ والوطء والطلاق والعدة والاستبراء وغير ذلك
من الاحكام وكان من اعظم الواجبات لان عظم منزلة العلم
بالشيء بحسب منزلة ضرر الجهل به وضرر الجهل بمسائل الحيض
اشد من ضرر الجهل بغيرها فيجب الاعتناء بمعرفتها وان كان
الكلام فيها طويلا فان المحصل يتشوق الى ذلك ولا التفات
الى كراهة اهل البطالة انتهى **واختلافات وفي اختيار الشايخ**
باليا وهم المتأخرون عن الاقام واصحابه من اهل المذهب
على اختلاف طبقاتهم **وتصحيحهم ايضا مخالقات** فبعضهم
يختار قولاً وبعضهم يختار قولاً اخر ثم بعضهم يصح هذا
وبعضهم يصح هذا وقد قالوا اذا كان في المسئلة تصحيحان
فالمفتي بالخيار لكن قد يكون احد القوتين المصححين اقوى
لكونه ظاهر الرواية او مشي عليه اصحاب المتن والشرح
او ارفق بالناس او غير ذلك مما يجتهد في رد المختار على الدرر
المختار فيحصل لمن لا اهلية له اضطراب ولا سيما عند كثرة
الاقوال وعدم اطلاعه على الاصح منها فلذا قال المعص رحمه
الله تعالى **فاردت ان اصنف رسالة** قال السيد قدس سره

الرسالة هي المجلة المشتقة على قليل من المسائل التي تكون من نوع
واحد والمجلة هي الصحيفة يكون فيها الحكم **حاوية** أي جامعة
لمسائل أي باب الحيض **اللازمة حاوية** بالمعجم أي خالية
عن ذكر خلاف ومباحث جمع بحث محل البحث قال السيد
قدس سره البحث هو التفحص والتفتيش وأصطلاحاً هو
إثبات النسبة الإيجابية أو السلبية بين الشيئين بطريق الاستدلال
غير مهمة **مقتضرة** صفة تالفة لرسالة **على الأقوي والأصح**
والأختار للفتوي أي بحجوب الحادثة **مسئلة** بالنسبة للفاعل والمفعول
صفة رابعة لرسالة **الضبط** لما تفرق في غيرها من المسائل
والفهم رجاء علة لقوله فأردت أن تكون أي الرسالة
في ذخرا بضم الذال وسكون الخاء المعجمتين أي ذخيرة أخرى
واختارها في البقي أي الأخرى **فيا أيها الناظر إليها بالله**
العظيم لا تهمل في التخطئة مصدر رفع فعل بالتشديد للنسبة مثل
فسقت إذا نسبت إلى الفسق **بمجرد رؤيتك** أي برؤيتك
المجردة فيها أي في الرسالة **المخالفة** مفعول ثان لرؤيته **لظاهر**
بعض الكتب المشهورة فكيف في بعضها ما هو خلاف الصحيح
بل ما هو خطأ صريح أو ما هو مصروف عن الظاهر بما لا يعرفه
ألا الفقيه الماهر **فعمي** أي أشفق وأخاف عليك أن يكون الخطي
أنت لعدم اطلاعك وكني عن خطأ المخاطب بقوله **أن تخطي ابن**
أخت خالتك لأن المراد باخت خالته أمه والمراد بابنها نفسه قال
المصنف إذا كان تخطي بالتاء، المخاطب بها يكون متعدياً ويكون ابن
مفعول وإذا كان بالياء يكون الفعل لازماً والابن فاعله
فتكون من الذين هلكوا في المهالك لأن الخطي في المسائل الدينية

كالهلاك ولذا شاع اطلاق الميت على الجاهل والحي على العالم او من
 كان ميتا فاجيبناه **فاني** علة عدم الخطا في هذه الرسالة بقدر
 الامكان مصنف **قد صرفت شطرا من عمري** اى حصته وافرة منه
 وفي المغرب شطر كل شئ نصفه وقوله في الحائض تقعد شطرا من عمرها
 على تسمية البعض شطر توسعا في الكلام واستكثارا للقليل
 في ضبط هذا الباب حتى ميزت بفضل الله تعالى بين **القشر**
 بالكسر غث الشئ خلقة او عرضا قاموس **واللباب** بالضم خالص
 كل شئ كما في الصحاح **والسمين والمهزول** ضده **والصحيح والمعلول**
 في القاموس العلة بالكسر المرض على يعمل واعتل واعله الله
 فهو معل وعليل ولا تقل معلول والمتكلمون يستعملونها **والجيد**
 بالفتح والتشديد **والردي** ضده **والضعيف والقوي**
ورجحت عطف على ميزت **باسباب الترجيح** اى التقوية
 المقبرة عند اهل هذا الشأن **ما هو الراجح** اى في نفس الامر
 من **الاقوال والاختيارات** الصادرة من **الائمة** المجتهدين
 في المذهب **واهل الاستنباط** من القواعد لما نص فيه عن
 المجتهدين **واهل الاختيار** والترجيح لما فيه وايتنا عن المجتهد
 او قولان **لاهل الاستنباط** **فارجع البصر** مرتبط بما مر من النهي
 عن العجلة وتعليله باتقان المص لما كتبه اى اذا علمت ذلك
 فاعد بصرك اذا اشكل عليك شئ **كرتين** اى مرة بعد مرة
 كما في الاية فالمراد بالتشنية التكرير والتكثير كما في قولهم لبك
 وسعديك **وتأمل** بعين بصيرتك **ما كتبنا مرتين** المراد به التكرار
 ايضا **واعرض** اى ما كتبناه **على الفروع** اى ما يناسبه من مسائل
 علم الفقه **وعلى الاصول** اى الادلة الكلية السمعية التي هي

الكتاب والسنة والاجماع والقياس **وعلي قواعد المنقول** الذي
 هو الدالة المذكورة **والمعقول** اي الاستدلال بدليل معقول
 مستنبط من احد الادلة السمعية **لعلك تطلع على حقيقة** اي على
 كون ما كتبناه حقا ثابتا **وتظهر لك وجوه صحة** واثار بالترجي
 الى صعوبة هذا المسلك فان المتاهل للعرض والاطلاع المذكورين
 نادر **وترجع** عند الاطلاع المذكور **الى التصويب من تحفظات**
 اي ترجع مبتدئا من نسبة الخطا الى نسبة التصويب لما كتبناه
 او للدلالة **وتقول** عند ذلك **الحمد لله الذي هدانا لهذا وما**
كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله فيه اقتباس لطيف **فنقول**
 اتي بنون المعظم نفسه تحدثا بنعمة الله تعالى عليه **وبالله** اي
 باستعانتهم تعالى وحده **التوفيق** هو جعل الله تعالى فعل عبده
 مواثقا لما يحب ويرغب **ومن** تعالى يطلب **كل تحقيق** هو اثبات
 المسئلة بدليلها **وتدقيق** هو اثباتها بدليل رقيق لطيف لا ظاهري من تعريفا
 اليد **هذه الرسالة مرتبة على مقدمة** بكسر الدال من قدم الدال **والتعدي**
 رعلم انما يجوز الفتح ايضا وهي في العرف نوعان مقدمة الكتاب
 ما يذكر قبل الشروع في المقاصد لا يرتبها به ونفع فيها ومقدمة
 العلم ما يتوقف عليه الشروع في مسائله كحده وغايته وموضوعه
 والمراد هنا الاولى **وفصول** ستة جمع فصل هو قطعة من الباب
 مستقلة بنفسها منفصلة عما سواها تعريفات **اما المقدمة**
 ففيها نوعان النوع الاول في تفسير **الفاظ المستعملة** في هذا الباب
 بلسان الفقهاء علم ان الدماء المحققة بالنساء احترأ عن نخورم العراف
 ثلاثة حيض ونفاس واستحاضة **فالحيض** لغة مصدر حاضت
 المرأة حيض حيضا ومحضنا ومحاضا فهي حائض وحائضة سال دمها

المقدم

الحيض

كتاب
الحيضة

والحيضة المزة وبالكسر الاسم والخرقة تستشفريها المرأة قاموس
وفي البحر قال اهل اللغة اصله السيلان يقال حاض الوادي اي سال
فسي حضا سيلانه في اوقاته انتهى وشرعنا، علي انه حدث
كاسم الجنابة هو ما نفيه شرعية بسبب الدم المذكور عما تشترط
له الطهارة كالصلاة والتلاوة وعن الصوم ودخول المسجد والقرآن
وعلي انه خبت هو **دم صادر من رحم** اي بيت منبت الولد وريانه
قاموس اخترز به عن الاستحاضة لانها دم عرق انفجر لادم رحم
وعن دم الرعاف والجرح وعما يخرج من الدبر فليس بحيض لكن يستحب
ان لا ياتها زوجها وان تقفل عند انقطاعه كما في الخلاصة
وغيرها وسياتي وعما تراه الصغيرة وهي من لم يتم لها تسع سنين
على المتقدم وما تراه النفسا قبل الولادة فليس من الرحم بل هما
استحاضة لكن في البحر قال بعضهم ما تراه الصغيرة دم فساد لان
الاستحاضة لا تكون الا علي صفة لا تكون حضا انتهى يعني انها
دم يتصف بصفة فيه لولاها كان حضا كزيادة او نقص مثلا تاملا
لكن المشهور انه استحاضه والمراد رحم امراة بقريته المقام اخترز
عما تراه الارنب والضبع والخفاش ولا يحض غيرها من الحيوانات
وعما يراه الخنثى المشكل ففي الظهيرة اذا خرج منه المني والدم
فالبرة للمني دون الدم انتهى وكأنه لان المني لا يشبه بغير بخلاف
الدم فانه يشبه بالاستحاضة فيلغى ويعتبر المتيقن من اول الامر
خارج من فرج داخل اخترز عما لو احست بتزول الدم الي الفرج
الداخل ولم يخرج منه فليس بحيض في ظاهر الرواية وبه يفتي
فتاوي وعن محمد يفي الاحساس به فلو احست به في رمضان
قبل الغروب ثم خرج بعده تقضي صوم اليوم عندها لا عندها

قالوا

ولو حكما ليدخل الطهر للتحلل والالوان سوى البياض الخالص انتهى
 مصنف فهذا تميم لقوله دم فكان الاولي ذكره بجذائه **بدون ولادة**
 ليحترز عن النفاس مصنف اي ما تراه بعد الولادة ولم يقل ويايس
 لان المختار ان الايسة اذا سرات الدم نصا با يكون حيضا اذا
 راته خالصا كالا سود والاحمر القاني كما سيأتي فهو داخل في التعريف
 وغير الخالص يكون استحاضه فهو خارج بقيد الرحم **والنفاس**
 بالكسر لغة مصدر نفست المرأة بضم النون وفتحها اذا ولدت
 فهي نفسا وهي نفاس مغرب واصطلاحا دم تسميته للعين
 بالمصدر كالحيض سوا كما في المغرب **كذلك** الاشارة الى وصف
 الدم السابق فكانه قال دم صادر من رحم خارج من فرج
 داخل ولو حكما فاحترز عما لو ولدت من جرح ببطنها فهي ذات
 جرح وان ثبت ثم انكسار الحمل من انقضاء عدة ونحو الا اذا سال
 الدم من الرحم وخرج من الفرج الداخل فنفسا كما في البحر والنهر
 وسياتي به في بقوله ولو حكما الطهر المتحلل وما سوى البياض
 الخالص وما لو ولدته ولم تر دما فالمعتقد انها تنصير نفسا
 كما في الدر والبحر وسياتي **عقب خروج الكثر ولد** ولو متقطعا
 عضو اعضاء الاقله فتتوضا ان قدرت او تميم وتوي بمسلاة
 در ووصف الولد بقوله **لم يسبق ولد مذ** اي من **اقل**
من سنة اشهر احتراز عن ثاني التوايين فانه لا يكون نفاسا
 في الاصح مصنف بل هو من الاول فقط واذا كان بينهما سنة
 اشهر فاكثر فالنفاس من كل واحد منهما **والاستحاضه**
 لغة مصدر استحاضت المرأة فهي مستحاضة قال في القاموس
 والمستحاضة من يسيل دمها لا من الحيض بل من عرق العادل

الاستحاضه

الدم الصحيح

والحال انه يسمى دما فاسدا وهو سبعة كما سيأتي في آخر الفصل
الرابع ان شاء الله تعالى وشرعا دم ولو حكما ليدخل الالوان مصنف
خارج من فرج داخل عن رحم وعلامته ان لا يرتجى له ودم الحيض
منتن الريحته بحر والدم الصحيح ما لا ينقص عن ثلاثة اى عن ادى
مدة الحيض ولا يزيد على العشرة اى اكثر المدة في الحيض اما حقيقة
او حكما بان يزيد على عاداتها مصنف اى فانه اذا زاد على العادة
حتى جاوز العشرة فانها تورد الى عاداتها ويكون ما رآته في ايام عاداتها
دما صحيحا كان لم يزد على العشرة ويكون الزائد على العادة استثناء
وهو دم فاسد والحاصل ان الدم اذا انقطع قبل مجاوزة العشرة
فهو دم صحيح لانه لم يزد عليها حقيقة واذا جاوزها فماترا
في ايام العادة حيض ويجعل كان الدم انقطع على العادة ولم
يجاوز العشرة حكما فلنا مل ولا يزيد على الاربعين في النفاس
اما حقيقة او حكما كما سبق مص وقوله ولا يكون في طرفه
دم ولو حكما اى نحو الصفرة والكدرة لم يظهر مرادة به
وهو نرايد على ما في المحيط وغيره في تعريف الدم الصحيح ولعلم
احترز به عما لو كان طهرا في احد طرفيه دم كما لو رأت
المبتدأة يوما ما واربعه عشر طهرا ويوما ما كانت العشرة
الاولي حضا وهي دم غير صحيح لوقوع الدم في طرفه الاول وكذا
لو وقع في طرفيه كما لو رأت المعتادة قبل عاداتها يوما ما ثم
عشرة طهرا ويوما ما فان العشرة الطهر حيض ان كانت كلها
عاداتها والا ردت الى العادة هذا ما ظهر هنا لكن لا يخفى
ان ذلك خارج بقوله ولا يزيد على العشرة لان الزيادة هنا
موجودة فان الطهر المتخلل بين الدمين اذا كان اقل من خمسة عشر

احد

بوما يجعل كالدّم المتوالي كما سيأتي وايضا فان اقتصاره على
تعريف الدّم الصحيح بعد قوله والا يستحاضه ويسمي دما فاسدا
انه يقتضي ان الدّم الفاسد المقابل للصحيح هو دم الاستحاضة
الكتفي بتعريف الاستحاضة عن تعريفه فيفيد ان الحيض لا يكون
دما فاسدا فتكون العشرة في المثالين المذكورين دما صحيحا فلم
يصح الاحتراز عنهما لكن شاع في كلامهم اطلاق الدّم الفاسد
على ما جاوزه العشرة مع ان العشرة حيض فليتأمل **والطهر المطلق**
الشارع للاقسام الاربع الاثنية **ما لا يكون حيضا ولا نفاسا**
وقد ان بعض اقسام قد يكون حيضا او نفاسا كالطهر المتخلل
بين الدمين كما ان يراد بالمطلق ما ينصرف اليه اسم الطهر عند
(الاطلاق والطهر الصحيح في الظاهر والمعنى ما اى نقاء لا يكون
اقل من خمسة عشر يوما ما بان يكون خمسة عشر فاكثرا لان ما دون
ذلك طهر فامرين يجعل كالدّم المتوالي كما ذكرنا وسياتي تفصيله
ولا يشترط ان يخالطه دم اصلا لا في اوله ولا في وسطه ولا في
اخره فلو كان خمسة عشر لكن خالطه دم صار طهرا فاسدا
كما لو رأت المبتدأة احد عشر يوما وما وخمسة عشر طهر ثم استمر
بها الدّم فالدم هنا فاسد لزيادته على العشرة والطهر صحيح
ظاهر الا انه استكمل خمسة عشر لكنه فاسد معني لان اليوم الحادي
عشر تقضي فيه فهو من جملة الطهر فقد خالط هذا الطهر دم
في اوله ففسد فلا تثبت به العادة كما ياتي في النوع الثاني وحي
كن بلغت متحاضة فيضها عشرة وطهرها عشرون وسياتي
تمام ذلك في الفصل الرابع ان شاء الله تعالى **ويكون بين**
الدمين الصحيحين اخرا انهما يكون بين الاستحاضتين

اوبين حيض واستنحاضه اوبين نفاس واستنحاضه اوبين طرفي
 نفاس واحد منه وذلك كالتورات الا يستمر طهر انا ما بين استنحاضتين
 وكما لو حاضت او ولدت ثم دخلت في سن الياس ثم رأت دم استنحاض
 والاخر ظاهر ففي الكل الطهر فاسد لانه لم يقع بين دميين
 صحيحين وان لم ينقص عنه خمسة عشر يوما ولم يخالطه دم قاتل
 والطهر الفاسد ما خالفه اي خالف الصحيح في واحد منه اي
 ما ذكر في تعريفه بان كان اقل من خمسة عشر او خالطه دم او لم يقع
 بين دميين صحيحين والطهر عطف على ما خالفه المتخلل مطلقا
 بين الاثنين في النفاس اي فهو من الطهر الفاسد لكونه
 لم يقع بين دميين صحيحين بل وقع بين طرفي دم واحد وكتب
 المص على قوله مطلقا قليلا كان او كثيرا وهذا قول ابي
 حنيفة رحمه الله تعالى وفي الخلاصة وعليه الفتوى وقالا
 اذا كان الطهر المتخلل خمسة عشر فصاعدا يفصل بين الدميين
 ويجعل الاول نفاسا والثاني حيضا ان امكن كذا في المحيط
 انتهى اي ان امكن جعل الثاني حيضا بان استكمل مدت
 والطهر التام صحيحا او فاسدا كما قدمناه طهر خمسة عشر
 يوما فصاعدا والطهر الناقص وهو قسم من الطهر الفاسد كما
 علمته ما نقص منه اي من التام والمقابلة من سبق منها
 من حين بلوغها دم وطهر صحيحا ان كما لو بلغت فترات ثلاثة
 وما وخمسة عشر طهرا فاذا استمر بها الدم فلها في زمن
 الاستمرار عاداتها واحد هما بان رأت دميا صحيحا وطهرا
 فاسدا كما لو رأت خمسة وما واربعة عشر طهرا ثم استمر الدم
 فحيضها من اول الاستمرار خمسة لانها دم صحيح وطهرها

هنا

بقية الشهر لان ما رآته طهر فاسد لا تصير به مقادة فلم يصلح لنصب
العادة ايام الاستمرار وبالعكس كالتورات احد عشر وما وخمسة
عشر طهر ثم استمر الدم لكن الطهر صحيح هنا ظاهر فقط لفساده
بفساد الدم فلا تثبت به العادة كما قد مناه فحكمها حكم من بلغت
مستحاضه فيضها عشرة من اول الاستمرار وطهرها عشرون هو
الصحيح كما في المحيط وقيل طهرها ستة عشر **والمبتدأة من كانت**
في اول حيض او نقاس فاذا بلغت بروية الدم والولادة واستمر
نهار الدم فيضها عشرة ونقاسها اربعون وطهرها عشرون
وسمي في تمام ذلك في الفصل الرابع **والمفصلة وتسمى الضالة والمجيرة**
والمجيرة اي ما بالكسر لانها حيرت الفقيه من نسبت عادتها عدد ا
او مكانا في جيف او نقاس النوع الثاني من المقدمة في الاصول
والقول عند النجاسة اقل الحيض ثلاثة ايام بالنصب على الطرفين
او بالرفع على الخبر ان كان التقدير اقل مدة الحيض **ولياليها**
الاضافه الي غير الايام لا فائدة بمجرد العدد اي كون الليالي ثلاثا
لا لكي نهاليالي تلك الايام فلذا عبر ابن الكمال بقوله وثلاث
ليالي واحترز عن رواية الحسن عن الامام انه ثلاثة ايام وليلتان
وروي عن ابي يوسف يومان واكثر الثالث ولذا قال المصنف
اعني اثنين وسبعين ساعة بالساعات الفلكية كل ساعة
منها خمس عشرة درجة وتسمى عندهم المعتدلة لا الساعات
اللغوية والشرعية وهي الزمان وان قل حتى **تورات الدم مثلا عند**
طلوع الشمس يوم الاحد ساعة اي حصه من الزمان ثم انقطع
الي فجر يوم الاربعاء باذخال الغاية ثم رأت الدم قيل تصغير قيل وهو
اسم لوقت يتصل به ما بعده **طلوعها** اي طلوع شمس الاربعاء

ال

ثم انقطع عند الطلوع او استمر من الطلوع **الاول** بلا انقطاع
اصلا الي الطلوع الثاني يكون **حيضا** بلوغه نصابه وافاد ان الشرط
وجود الدم في طرفي النصاب سواء وجد فيما بين ذلك **اولا ولو انقطع**
قبل الطلوع الثاني بزمان يسير ولم يتصل به اي بالطلوع الثاني الدم
حتى نقص عن اثنين وسبعين ساعة بلحظة ثم دام الانقطاع ولم يترد ما
الي تمام خمسة عشر يوما لم يكن **حيضا** اما لو عاد قبل تمام خمسة عشر من حين
الانقطاع بان عاد في اليوم العاشر او قبله كان كله **حيضا** وان بعده كانت
العشرة فقط **حيضا** او ايام العادة فقط لو مقنطرة لان الطهر الناقص
كالدم المتوالي كما مروى **ياي واكثر** اي الحيض **عشرة** لذلك اي مقدرة
مع لياليها بالساعات اعني مائتين واربعين ساعة نعم ذكر في التارخانية
انها لو اخبرت المفتي بانها طهرت في الحادي عشر اخذ لها بعشرة او في الثاني
اخذ بتسعة ولا يستقصى في الساعات لئلا يعسر عليها الامر وهكذا
يفعل في جميع الصور الا في اقل الحيض وقل الطهر بخافة النقص عن الاقل
زاد القهستاني عن حاشية الهداية ان عليه القنوي ومثله في معراج
الدراية **واقل النفاس واحد** بل هو ما يوجد ولو ساعة **حتى اذا**
ولدت فانقطع الدم عقب ذلك **تقتل وتصل** فليس له نصاب الا اذا
احتيج اليه لعدة كقوله اذا ولدت فانت طالق فقالت مضت عدتي
فقدرة الامام بخمسة وعشرين يوما وبعدها خمسة عشر طهر ثم ثلاث
حيض كل حيضة خمسة ايام ثم طهران بين الحيضتين ثلاثون يوما فاقل
مدة تصدق فيها عشرة خمسة وثمانون يوما وروي عنه مائة يوم
باعتبار اكثر الحيض وقدره الثاني باحد عشر فتصدق بخمسة وستين
يوما لحد عشر نفاس وخمسة عشر طهر وثلاث حيض بتسعة ايام
بينها طهران ثلاثين وقدره الثالث بساعة فتصدق ببعدها

باربعة وخسين وتعمام ذلك في السراج وحواشينا على الدر المختار
وأكثره أي النفاس **أربعون يوما** وقد علم أجمالا مما مر من بيانات
أكثر الحيض والنفاس وإن الزائد عليه لا يكون حيضا ولا نفاسا إن
الدم الصحيح لا يعقبه دم صحيح وجنبه **والحيضان لا يتواليان**
بل الثاني منهما استحاضة وكذا في الأخيرين مع أي في قوله **وكذا النفاس**
والنفاس والحيض بل لا بد من طهر تام فاصل بينهما أي بين كل اثنين من
الحيضين والنفاسين والحيض والنفاس مع **وأقل الطهر المذكور** مختلف
فمن في حق **النفاسين ستة أشهر** لأنه أر في مدة الحمل فلو فصل أقل من ذلك
كانا تراهم والنفاس من الأول فقط كما مروى في حق **غيرهما**
من حيضين أو حيض ونفاس **خمس عشرة يوما** وإن كان أقل من ذلك فالتشابه
الاستحاضة مع ذلك الطهر التام بين دمين **فالدمان المحيطان**
لهم عية نان وكذا الحكم في الأكثر بطريق أولي مع أي الأكثر من طهر خمسة عشر
أن يبلغ كل طهر بأثلاثة أو أكثر مع ولم يمنع مانع ولا أي وإن لم يبلغ نصابا
أو موضع مانع من الحيض مثل كونها حاملا أو كونه زائدا على عاداتها مجاوزا
للمعتاد مع **فاستحاضة أو نفاس** صورته امرأة رأت دما حال حملها خمسة
أيام ثم طهرت خمسة عشر يوما ثم ولدت ورأت دما فالدم الثاني نفاس والدم
الأول استحاضة مع أنهما مكثان بالطهر مع تنبيه أطلق الطهر فمثل الصحيح
والفاسد بعد كونه تاما فالطهر التام الفاسد وهو الذي حاله دم كما مر
يفصل بين الدمين وإنما يفسد من حيث أنه لا يصلح لنصب العادة في
المبتدأة لا من حيث الفصل وعدمه كما يظهر في الفصل الرابع ومع فلو رأت
ثلاثة دما كعادتها ثم خمسة عشر طهر ثم يوما دما ثم ثلثة دما
فالثلاثة الأولى والأخيرة حيضان لوجود طهر تام بينهما وإن كان فاسدا
لأنها صلت فيه يوما بدم **والطهر الناقص** عن أقله كالدم المتوالي لأنه طهر فأ

كما في الهداية **لا يفصل بين الدينين** بل يجعل الكل حيضا ان لم يزد على العشرة
والا فالزائد عليها او على العادة استخاضه **مطلقا** اي سواء كان اقل من ثلاثة
ايام وهو بالاتفاق او ازيد وسواء كان ذلك الازيد مثل الدينين المحيطين
به او اقل واكثر وسواء كان في مدة الحيض ولا عند ابي يوسف وهو قول
ابي حنيفة اخر او عليه فيجوز بداية الحيض بالطهر وختمه به ايضا
ان احاط الدم بطرفيه فلورات مبتدأة يوما وما واربعه عشر طهرا يوما
وما فالعشرة الاولى حيض ولو رأت للمعتادة قبل عادتها يوما وما
وعشرة طهرا ويوما وما فالعشرة الطهر حيض ان كانت عادتها والا ردت
الي عادتها وعند محمد الطهر الناقص لا يفصل لو مثل الدينين او اقل في مدة
الحيض ولو اكثر فصل ان بلغ ثلاثا فاكثر ثم ان كان في كل منه الجانبين نصاب
فالسابق حيض ولو في احدهما فهو الحيض والا فالكل استخاضه ولا يجوز
عنده بدء الحيض ولا ختمه بالطهر فلورات مبتدأة يوما وما ويومين
طهرا ويوما وما فالاربعة حيض اتفاقا لان الطهر دون ثلاث ولو رأت
يوما وما وثلاثة طهرا ويومين وما فالستة حيض للاستواء ولو رأت
ثلاثة وما وخمسة طهرا ويوما وما فالثلاثة حيض لغلبة الطهر فصاير ما يلا
هذا خلاصة ما في شروح الهداية وغيرها وفي المسئلة ست روايات
اشهرها وقد صح رواية محمد في المبسوط والمحيط وعليها الفتوى وفي الراجع
وكثير من المتأخرين افتوا بقول ابي يوسف لانه اسهل على المفتي والمستفتي
وفي الهداية والاخذ به ايسر وفي الفتح وهو الاولي **وسيجي ان شاء الله تعالى**
في الفصل الثاني بعض ذلك **وكذا الطهر الفاسد** المتعلق بين الدينين **في**
النفاس لا يفصل بينهما ويجعل كالدم المتوالي حتى لو ولدت فانقطع دمها ثم
مرات اخر الا ربعين وما فكله نفاس كما مر وسياتي في الفصل الثاني ثم اعلم ان
عدم فصله خاتم بما ان كان الدم الثاني في مدة الاربعين لا بعدها ولذا

قال في السراج ثم الطهر المختل بين دمي النفاس لا يفصل وإن كثر ثم فقل
بين دمي النفاس صريح في أن الدم الثاني في مدة الأربعين والأقلو كان
لا يفصل مطلقا لزم أن من ولدت ورأت عشرين دما ثم طهرت سنة
أو سنتين ثم رأت الدم أن يكون ذلك الطهر كالدم المتوالي ولا قائل به لكن
إذا وقع الدم الثاني خارج الأربعين فإن كان الطهر المختل تاما فصل
بينهما ولم يجعل كالدم المتوالي وإن كان ناقصا لم يفصل لأنه لا يفصل في الحيض
ففي النفاس أولى لأن الطهر الناقص فاسد في نفسه بخلاف التام يوضح
ما قلنا ما في المحيط لو رأت خمسة دما وخمسة عشر طهر وخمسة دما وخمسة
عشر طهر ثم استمر الدم فعنده نفاس سها خمسة وعشرون لأنه لا عبرة بالطهر
الأول لاحاطة الدم بطرفيه والثاني مغير لأن به تم الأربعين ولو رأت
ثلاثة دما وعشرة طهر وتو ما دما فعند أبي يوسف الأربعون نفاس
لأنه يختم النفاس بالطهر ويقلب الطهر نفاسا بأحاطة الدين به كما مياقي
وعند محمد الثالثون نفاس انتهى فقله لأن به تم الأربعين أي فكان
الدم الذي واقعا بعده فيمكن أيضا لوجود الطهر الفاصل هذا ما ظهر في
والله تعالى أعلم **وأكثر الطهر لأحد** بل قد يستغرق العمر **عند الحاجة** إلى
نقص العادة عند استمر الدم **وسيجي** أن شاء الله تعالى تفصيل ذلك
في الفصل الرابع **والعادة تثبت بمرة واحدة في الحيض والنفاس** هذا قول
أبي يوسف وقول أبي حنيفة آخر قال في المحيط وبه يقتضي وفي موضع
آخر وعليه الفتوى هذا في الحيض أما في النفاس فتتفق عليه مع قلت
وكذا المبتدأة بالحيض تثبت العادة لها بمرة واحدة اتفاقا كما في السراج
وأما الخلاف في المعتادة إذا رأت ما يخالف عادتها مرة واحدة هل يصير
ذلك المخالف عادة لها أم لا بد فيه من تكراره مرتين بيان ذلك لو كانت
عادتها خمسة من أول الشهر فأتت ستة فهي حيض اتفاقا لكن عندها

يصير ذلك عادة فاذا استمر بها الدم في الشهر الثاني ترد الى اخر ما رأت
 وعند محمد الى العادة القديمة ولو رأت التثنية مرتين ترد اليها عند الاستمرار
 اتفاقا وتامة في السراج وقوله **دما او طهر** منصوبان على التمييز **ان كانا صحيحين**
 بخلاف الفاسدين كما اوضحناه في اخر النوع الاول **وتنتقل كذلك** اي بمررة
 واحدة في الحيض والنفس دما او طهر مع وفيه الخلاف المار لكن هذا في
 العادة الاصلية وهي ان ترى دمين متفقين وطهرين متفقين على السواء
 او اكثر لا يجعلية بان ترى اطهارا مختلفة ودما مختلفة فانهما تنتقض برؤية
 المخالف اتفاقا نهرا وتتام ذلك في القتح **دما** تمييزا عن الفاعل **بان لم ترفيه**
 اي في زمان عادت كما لو كانت عادت ما ختمت من اول الشهر فصحت ولم ترفيها
 ولا في بقية الشهر اورات بعد ما ختمت **اورات** الخمسة **قبله** اي قبل زمان عادت ما ولم
 ترفيه وانما نص على القبلية مع انها داخلية في قوله بان لم ترفيه لان الانتقال فيها
 حصل قبل عدم الرؤية فيه فمائل **وتنتقل عددان** **ان رأت ما يخالفه** اي العدد **صحيحا**
 حال من مفعول رأت وقوله **طهر او دما** بدل من صحيحا او عطف بيان كما لو كانت
 عادت ما ختمت حيضا وختمت وعشرين طهر اورات في ايامها ثلاثة دما وختمت
 وعشرين طهر او ختمت دما وثلاثة وعشرين طهر **اورات** ما يخالفه حالة كون
 المرئي **دما فاسدا** جاوز العشرة **وقع** من اخره **نصاب** ثلاثة ايام فاكثر
في بعض ايام العادة وبعضها اي ووقع بعض العادة من **الطهر الصحيح**
 مثال عادت ما ختمت من اول الشهر فرات الدم سبعة قبله واربعه في اوله
 وانقطع فهذا دم فاسد لانه جاوز العشرة ووقع منه نصاب الحيض
 في بعض ايام العادة وبعضها الباقي وهو الخامس وقع من الطهر الصحيح
 فترد الى عادت ما من حيث المكان دون العدد لان الخامس لم يقع بعد دم
 حتى يجعل حيضا لان ابا يوسف وان كان يجوز ختم الحيض بالطهر لكن شرطه
 عنده احاطة الدم بطرفي الطهر كما قدمناه وقد تنتقل عدد او زمانا

وغيره

وهو ظاهر وسياتي تفصيل هذا المحل في الفصل الثاني ان شا الله تعالى
واما **الفصول** عطف على قوله اما **المقدم** فستة **الفصل الاول** في بيان
ابتداء ثبوت **الدم** **الثلاثة** الحيض والنقاس والاستحاضه وبيان انتهائهما
اي انتهائهما ثبوتها الذي يزول به احكامهما وفي بيان **الكشف** بوزن فلعل اما
الاول فعند ظهور **الدم** بان خرج من **الفرج** **الداخل** الى **الفرج** **الخارج** **والاول**
وهو المدور بمنزلة **الدبر** او **الاحليل** **والثاني** وهو الطويل بمنزلة **الابنتين**
او **القلقة** **اولم** ينفصل عن **الفرج** **الداخل** بل **حاذي** اي ساوي **حرف** **والدم**
في هذا الحكم **كالبول** **والغائط** **فكل ما ظهر من الاحليل** **بالكسر** يخرج **البول** من ذكر
الانسان **واللبن** من **الثدي** **قاموس** والمراد هنا **الاول** **والدبر** **بضم** **وبفتحة**
والفرج **بان** **ساوي** **الحرف** من احد هذه **المخارج** **ينتقص به** **الوضوء** **سواء** كان
الدم **او** **البول** **او** **الغائط** **مطلقا** **اي** **قليل** **كان** **او** **كثيرا** **ويثبت به** **اي** **بما ظهر**
النقاس **والحيض** **ان** **كان** **دما** **صحيحا** **يعني** **بان** **كان** **بعد** **خروج** **الولد** **او** **كثر**
في **النقاس** **ولم** **ينفد** **من** **عن** **ثلاثة** **في** **الحيض** **من** **بخت** **تسع** **سينين** **او** **كثر** **ويثبت**
به **بلوغها** **قال** **في** **الحيط** **البرهاني** **واكثر** **مشايخ** **نرماني** **علي** **هذا** **انتهى** **مهم**
دليل **المتن** **سراج** **وهو** **المختار** **وقيل** **ست** **وقيل** **سبع** **وقيل** **اثنتي**
عشر **فخرج** **فان** **احس** **بصيفه** **المجهول** **ولم** **يقدر** **احس** **ليدخل** **فيه** **حدث**
الرجال **والنساء** **مهم** **ابتداء** **بتروله** **اي** **الدم** **ونحو** **كالبول** **ولم** **يظهر** **الى** **حرف**
المخرج **او** **منع** **بصيفه** **المجهول** **ايضا** **معطوف** **علي** **لم** **يظهر** **منه** **اي** **من** **ظهور**
بالشد **على** **ظاهر** **المخرج** **بنحو** **خوقة** **او** **الاحتساب** **في** **باطنه** **بنحو** **قطنه** **فليس** **حكم**
اي **لا** **ينتقص** **به** **الوضوء** **ولا** **يثبت** **به** **الحيض** **مهم** **وقيل** **يثبت** **بمجرد** **الاحساس**
كما **قد** **مناه** **وان** **منع** **بعد** **الظهور** **او** **لا** **فاحيض** **والنقاس** **باقيان** **اي** **لا** **يزول**
بهذا **المنع** **حكمها** **الثابت** **بالظهور** **ولا** **كالخروج** **بعض** **المني** **ومنع** **باقية** **عن**
الخروج **فانه** **لا** **تزول** **الجنابة** **دون** **الاستحاضه** **فانه** **اذا** **امكن** **منع** **دمها** **الحكمها**

واما الكلام في حكم الخارج من غير السبيلين القبل والدبر فلاحكم للظهور
 والمحاذاة بجودها بل لا بد من الخروج ولو بالاجزاء كعصره في الاصح خلافا لما
 في العناية والبحر من ان الاجزاء غير معتبر كما او ضمه في رد المختار ولا بد
 ايضا من السيلان واختلف في تفسيره ففي المحيط عن ابى يوسف ان يعلو
 وينحدر وعن محمد اذا انتفخ على راس الجرح وصار اكثر من راسه
 نقض والصحيح لا ينقض انتهى وصح في الدراية الثاني لكن صح في الثانية
 وغيرها الاول وفي الفتح انه مختار السرخسي وهو الاولى والمراد السيلان
 ولو بالقوة حتى لو مسحه كما خرج او وضع عليه قطنة او القى عليه رمادا
 او ثوبا ثم ظهر ثانيا فتريه ثم وثم فانه يجمع فان كان بحيث لو تركه سال
 بغلبة الظن نقض قالوا وانما يجمع اذا كان في مجلس واحدة بعد اخرى
 فلو في مجلس فلا كما في التارخانية والبحر الى ما اى موضع من البدن
 يجب تطهيره في الغسل من الجنابة وعم التطهير المصح كما لو لم يمكنه غسل راسه
 لعذر وامكنه مسحه فخرج منه دم وسال اليه والمراد سيلان اليه ولو حكما
 يشمل ما لو اقتصد ولم يتلطح راس الجرح فانه ناقض مع انه سال الى الارض
 دون البدن وكذا لو من العلق او القراد الكبير الدم وخرج ما لو سال
 في داخل العين او باطن الجرح فانه موضع لا يجب تطهيره لانه مفروض
 في الفتح بعد قوله يجب او يندب وايدى في البحر يقولهم ان انزل الدم الى
 قصبة الأنف نقض اى لان المبالغة في الاستنشاق الى ما اشتد من
 الأنف مسنونة وتام تحقيق ذلك في حواشينا من المختار في نقض
 الموضوع متعلق بمعنى النفى في قوله فلاحكم وقوله بل لا بد او بالظهور
 والخروج لكن يحتاج الى تكلف تأمل فلو منع اخرج السائل من السيلان
 انتفى العذر بلا خلاف مع وذلك واجب بالقدر الممكن ولو بصلااته
 موميا قائما او قاعدا كما سيأتي تفصيله اخبر الرسالة ان شاء الله تعالى

كالا ستحاضه في اصح القولين مع وقيل انها كالحيض وفي النفاس لا بد
في ثبوت حكمه مع ذلك اي مع خروج الدم من الفرج الداخل من خروج
اكثر الولد هذا اصح الاقاويل وفي الخلاصة ان خروج الاقل لا تكون نفسا
فان لم تصل تكون عاصية فيوتى بقدر او بحفرة صغيرة وتجلس هناك كيلا
تؤذي الولد مع وعند محمد لا بد من خروج كلفه فان ولدت ولم ترد ما
فعلينا الغسل هذا قول ابي حنيفة وقول ابي يوسف او لا ثم رجع ابو يوسف
وقال هو طاهرة لا يغسل عليها واكثر المشايخ اخذوا بقول ابي حنيفة وبه
الصدقة في الشهد كذا في المحيط مع وصحة في الظهيرية والسراج فكان هو
المذهب بخلاف الولد لا ينفلك عن بلة بالكسر والتشديد اي رطوبة دم كذا
علل في الفتح وعلل الزيلعي بان نفس خروج الولد نفاس اي ولو لم
يلد معه بلة املا وهو صريح في انها تقصر نفسا وبه صرح في النهاية
ايضا وبه اندفع ما في النهر من ان وجوب الغسل عليها للاحتياط كما
صرحوا به فلا يلزم منه كونها نفسا وتماه فيما علقته على البحر ولو خرج
الولد من بين الفرج كجرح بطنها ان خرج الدم من الفرج فنفسا والا فلا
لكنه ينبغي به العدة وتصير الامه ام ولد ولو علق طلقها بول لا رتها
وقوع لوجود الشرط بحر والسقط بالحركات الثلاث الولد يسقط من بطن
امه ميتا وهو مستبين الخلق والا فليس بسقط كذا في المغرب فقوله
ان استبان بعض خلقه لبيان انه لا يشترط استبانة الكل بل يكفي البعض
كالشعر والظفر واليد والرجل والاصبع فولد اي فهو ولد وتصير به
نفسا وتثبت لها بقية الاحكام من انقضاء العدة ونحوها مما علمته
انفا و مراد في البحر عن النهاية ولا يكون ما رآته قبل اسقاطه جيبضا اي
لانها حامل والحامل لا تحيض كما مر والا يستبين ثبوت من خلقه فلا يكون
ولدا ولا تثبت به هذه الاحكام ولكن ما رآته من الدم بعد اسقاطه جيبضا

ان بلغ نضابا ثلاثة ايام فاكثر وتقدمه طهر تام ليكون فاصلا بين هذا الحيض
 وحيض قبله والا يوجب جد واحد من هذه الشرطين او فقد احدها فقط
 فاستحاضة ولو لم تعلم انه مستبين ام لا بان اسقطته في المخرج مثلا واستقر
 بها الدم فسياتي حكمه ان شا الله تعالى في آخر الفصل الخامس وان ولدت ولدين
 او اكثر في بطن واحد بان كان بين كل ولدين اقل من ستة اشهر ولو بين الاول
 والثالث اكثر منها في الاصح بحرف النفاس من الاول فقط هذا قول ابى حنيفة
 وابى يوسف وهو الصحيح وعند محمد من الثاني كذا في التارخانية مصر
 والظاهر ان المراد بالثاني الاخير ليشمل الثلاثة ثم لا خلاف ان انقضا العدة من
 الاخير كما في التوير لتعلقه بفراغ الرحم ولا يكون الا بخروج كل ما فيه ولم يبين
 حكم ما تراه بعد الاول وكتب في الهامش قالوا والباقي استحاضة وهذا على
 الاطلاق في المتوسط لان الحامل لا تحيض واما في الاخير فيتعين ان يقيد بما
 اذا لم يمكن جعله حيضا بان لم يمتد بعد انقطاع النفاس خمسة عشر يوما
 او لم تمتد عادة الاولى او عشرة ايام في المبتدأة او كان اقل من ثلاثة ايام والا
 فينبغي ان يكون حيضا انتهى قلت والمتوسط ايضا ليس على اطلاق بل هو
 مقيد بما اذا كان بعد تمام الاربعين من الاول لما في البحر عن النهاية ان ما
 تراه عقب الثاني ان كان قبل الاربعين فهو نفاس الاول لتامها واستحاضة
 بعد تمامها عندها انتهى وينبغي في المعتادة اذا جاوز الاربعين ان ترد
 الى عادتها فيكون ما تراه عليها استحاضة لاما بعد تمام الاربعين فقط
 واما انتهاء الحيض معطوف على قوله اما الاول فبلوغها سن الاياس اي
 انتهاء مدته التي يوجد فيها ولا يتعداها غالبا وليس المراد انتهاء نفس
 الحيض لانه يكون بانقطاع حقيقة فيما بين الثلاثة والعشرة او حكما
 اذا جاوز العشرة وكان مقتضى المقابلة حيث فسرا لابتدأ بظهر الدم
 ان يفسر لانتهاء بالانقطاع المذكور اما تفسيره بما ذكره فانما يناسب تفسيره لابتدأ

كحيض
 الاياس

يبلغها تسع سنين فكثر وقد يقال انه مراد من تفسير الابتداء يحتاج الى تكلف
فتمثل ثم الياس انقطاع الرجا والاياس اصله ايا اس حذفت منه الهمزة
التي هي عين الكلمة تخفيفا من غيب وهو اى سن الا ياس **في الحيض** اخترا عن
الاستحاضة فانه لا تقدير له **خمس وخمسون سنة** قال في المحيط البرهاني وكثير من
المشايع افتوا به وهو اعدل الاقوال مع وذكر في الفيض وغيره انه المختار وفي الدر
الضيا وعليه الاعتماد فاذا ابلغته وانقطع دمها حكم باياسها والا فلا وعليه
فالمرضع التي لا ترى الدم في مدة ارضاعها لا تنقضي عدتها الا بالحيض كما في الدر
من باب العدة وفي السراج سنل بعض المشايخ عن المراجعة اذ لم تر حيضا فعلمته
بغير رأت صفره في ايام الحيض قال هو حيض تنقضي به العدة **فان رأت بعده**
اي بعد هذا السن **دما خالصا** كالاسود والاحمر القاني **نصا بالحيض** قال صدر
الشرع هو المختار وفي المحيط قال بعضهم لا يكون حيضا وجعله صدر الشريعة
ظاهره رواية وقائدهم ان حكم بالاياس فليس بحيض والا فحيض وفي المحجة
وهو الصحيح **في الايكون** كذلك بان رأت صفره او كدرة او تربية صدر الشريعة
والكدرة ما عدا الماء الكدر والتربية نوع منها كلوت التراب بتشديد
الياء تخفيفها بغيره نسبة الى التراب بمعنى التراب والصفره كصفره القر
والابن او السن على الاختلاف **فاستحاضة** وفي البحر عن الفتح ثم انما ينتقضي
الحكم بالاياس بالدم الخالص فيما يستقبل الا فيما مضى حتى لا تفسد الانكحة المباشرة
قبل المعاودة انتهى فلما عتدت بالاشهر فترته قبل تمام الاشهر استأنفت لا بعد
كما اختاره الشهيد وصدر الشريعة وملاخسري والباقي وتنفذ في المستقبل
بالحيض كما صح في الخلاصة وغيرها وفي الجوهره والجنتبي انه الصحيح المختار وعليه
الفتوى وفي تصحيح القدوري ان هذا التصحيح اولى من تصحيح الهداية فاد
النكاح وبطلان العدة وفي النهر انه اعدل الروايات كذا في باب العدة من الدر
ملخصا ولما قيد المم هنا الدم بكونه خالصا وهو الاسود والاحمر القاني كما ذكرنا

صار مظنة ان يتوهم ان دم الحيض يشترط فيه ذلك في الايسة وغيره اذ دفع
ذلك بقوله وفي غير الايسة ما عد البياض الخالص قبل هوشه يشبه الخط الابيض
در من اللون كالحضرة وغيرها من المحنة السابقة في حكم الدم في مدة الحيض
والنفاس وانكر ابو يوسف الكدرة في اول الحيض وروا اخره ومنهم من انكر
الحضرة والعجيج انما حيض من غير الايسة وفي المعراج عن فخر الايسة لوافتي
بشي من هذه الاقوال في مواضع الضرورة طلبا للتيسير كان حسنا بحر والمعتبر
في اللون من حمرة او غيرها حين يرتفع الخشواى الكرسف وهو طري ولا يقبل التغير
الى لون اخر بعد ذلك كالوراث بياضا فاصفر بعد اليبس او بالعكس اعتبر
ما كان قبل التغير واما الكرسف بضم الكاف والسين المهملة بينهما راسا كنة
القطن وفي اصطلاح الفقهاء ما يوضع على فم الفرج فتنة اى استحب وضع
كما في القمع وشرح الوقاية للبكر اى من لم تزل عذرتها عند الحيض فقط اى دون
حالة الطهر والنيب من زالت بكارتها مطلقا لانها لا تأمن عن خروج شيء منها
فتحاط في ذلك خصوصا في حالة الصلاة بخلاف البكر كما في المحيط ونقل في البحر
ما ذكره المم عن شرح الوقاية ثم قال وفي غيره انه سنة للثيب حالة الحيض
مستحب حالة الطهر ولو صلنا بغير كرسف جائز انتهى وسن تطبيق بمسك
ونحن لقطع راحة الدم ويكره وضعه اى وضع جميعه في الفرج الداخل لانه
يشبه النكاح بيدها محيط ولو وضعت الكرسف في الليل وهي حايفة او نفا
فتن في الصباح فارت عليه البيان الخالص حكم بطهارتها من حين وضعت
للتيقن بطهارتها وقت محيط فعليها قضا العشاء خروج وقتها وهي طاهرة
ولو وضعت ليلا وكانت طاهرة فارت عليه الدم في الصباح فحيض من حين رات
على القياس في اسناد الحوادث الى اقرب الاوقات مع وفي الفتح فتقضى العشاء
ايضا ان لم تكن صلتها قبل الوضع انزالها طاهرة في الصورة الاولى من حين
وضعت وحايضا في الثانية حين رفعت اخذ بالاحتياط فيها انتهى قائل

ثم ان الكرسف اما ان يوضع في الفرج الخارج او الداخل وقد منا اول الفصل
بيانها وفي الاول ان ابتل شئ من اى الكرسف ولو بجانب الداخل منه في الفرج
الخارج يثبت الحيض في الحائض ونقض الوضوء في المستحاضة لان الشرط فيها
خروج الدم الى الفرج الخارج او الى ما يحاذى طرف الداخل كما مر وقد وجد
بذلك وفي الثاني اى وضعه في الفرج الداخل ان ابتل بجانب الداخل من الكرسف
ولم تنفذ البلة اى لم تخرج الى ما يحاذى حرف الفرج الداخل لا يثبت شئ
من الحيض ونقض الوضوء مع الا ان يخرج الكرسف في يثبت الحيض ونقض
الوضوء لان زمان الابتلال مع لمان الشرط الخروج دون الاحساس
ولو كانت نزول الدم الى الفرج الداخل وعلمت بابتلال الكرسف به من الجانب
الداخل فقط لم تخرجه الى اليوم الثاني لم يثبت له حكم الا وقت الاخراج او نفوذ
البلة فلذا قال **وان نفذ** اى البلة وذكر ضمير لانها بمعنى الدم اى وان خرجت
الى ما يحاذى حرف الفرج الداخل فيثبت حكمه من الحيض ونقض الوضوء ثم هذا ان
بقى بعض الكرسف في الفرج الخارج **وان كان الكرسف كله في الداخل فابتل**
كله اى الكرسف فان كان مثلاً كذا في اكثر النسخ ولعله بضم اوله وتقديم البا
المؤنونة المفتوحة على التا المشناة المفتوحة المشددة من التثنية والبتل
انقطع ويقال ايضا ببتل الشئ اى ميره كما في القاموس وفي نسخة متسفلا
بالسين والفاء وهي احسن لانها المستعملة في عباراتهم اى فان كان ممزاً
عن حرف الفرج الداخل ومتسفلا عنه بان لم يحاذيه **فلا حكم له** لعدم تحقق
الشرط وهو الخروج كما مر **والا** بان كان طرفه يحاذى الحرف الداخل واعلامه
منتجا وزاعنه **فخرج** اى فذلك خروج للدم فيثبت به حكمه **وكذا الحكم في الذ**
اذ احشى احليله فابتل بجانب الداخل دون الخارج لا ينعقض الوضوء بخلاف
ما لو ابتل الخارج وكذلك اذا كانت القطنة متسفلة عن راس الاحليل
مع **وكل هذا** اى قوله ثم ان الكرسف ثم مفهوم ما سبق اول الفصل وتفصيله

هنا

للتوضيح **الفصل الثاني** في بيان احكام **المبتدأة** والمقادة المتقدم تقريرها
 في النوع الاول من المقدمة اما **الاولى** فكل ما رأت اى كل دم رآته **حيض** ان
 لم يكن اقل من نصاب **مصر** ونفاس الواو بمعنى او الا ما جاوز اكثرهما اى العشرة
 والاربعين ولا تنس ما مر في آخر المقدمة اعني **كون الطهر الناقص** عن خمسة
 عشر يوما **كالمتوالي** اى كالدم المتصل بما قبله وبما بعده فلا يفصل بين الدين
 مطلقا ويجعل كله او بعضه **حيضا** وان لزم منه بذر الحيض او ختمه بالطهر
 وهذا قول ابى يوسف كما اوضحناه في المقدمة **فان رأت المبتدأة ساعة**
 اى حصته من الزمان **وما ثم اربعة عشر يوما طهر** ثم ساعة وما فهذا طهر
 ناقص وقد وقع بين دينين فلا يفصل بينهما بل يكون كالدم المتوالي وح
فالعشرة من اول اى ما رأت **حيض** يحكم بيلوغها به فتح **فتغتسل** عند تمام العشرة
 وان كان على طهر **مصر** وتغسل صومها ان كانت في رمضان **مصر** فيجوز **ختم**
حينها اى المبتدأة بالطهر كما في هذا المثال **لا بد** ولها لان الطهر الذي يجعل كالدم
 المتوالي لا بد ان يقع بين دينين فيلزم في المبتدأة جعل الاول منهما **حيضا** بالعشرة
 بخلاف المقادة فان الدم الاول قد يكون قبل ايام عادت ما فيجعل الطهر الواقع
 في ايام عادت ما هو الحيض وحده ولذا جاز بذر **حيضا** وختمه بالطهر كما سيخرج به
 المص ولو ولدت اى المبتدأة **فانقطع** **ومها** بعد ساعة مثلا ثم رأت **اخر الاربعين**
 اى في اربعين يوما منها **وما فكله نفاس** لما مر في المقدمة ان الطهر المتخلل في الاربعين
 قليلا كان او كثيرا كله نفاس لان الاربعين في النفاس كالعشرة في الحيض وجميع
 ما تخلل في العشرة **حيض** فكذلك في الاربعين **وان انقطع** في آخر ثلاثين ثم عاد قبل
 تمام **خمس** و**اربعين** من حين الولادة **فالاربعون نفاس** بجواز ختمه بالطهر
 كالحيض ويكون الدم الثاني استحاضه لما مر انه لا يتوالى **حيض** ونفاس بل لا بد
 من طهر تام بينهما ولم يوجد وان عاد بعد تمام **خمس** و**اربعين** فالنفاس **ثلاثون**
فقط لان الطهر هنا تام بلغ خمسة عشر يوما فيفصل بين الدينين فلا يمكن جعله

كالترائي بخلاف المسئلة التي قبله وح فان بلغ الدم الثاني نصابا فهو حيض
والا فاستحاضه ولا ينافي في ذلك ما مر من ان الطهر لا يفصل بين الومين في النفاس
وان كان خمسة عشر فاكتر لان ذلك فيما اذا كان كل من الدمين في مدة النفاس
وهنا الدم الثاني وقع بعد الاربعين وح فان كان الطهر تاما فصل والا فلا كما
اوضحناه اخر المقدمة **واما الثانية وهي العادة فان رأت ما يوافقها اي يوافق**
عادتها زمانا وعددا فظاهر اي كله حيض ونفاس وان رأت ما ينافيها في الزمان
او العدد او فيها في قد تنتقل العادة وقد لا تنتقل ويختلف حكم ما رأت
فقد توقف معرفة اي معرفة حال ما رأت من الحيض والنفاس والاستحاضه مع
ما انتقل العادة فان لم تنتقل كما اذا نزلت على العشرة والاربعين ردت الى عادتها
فيجعل المرى فيها حيضا ونفاسا والباقي اي ما جاوز العادة استحاضه والا
اي وان انتقلت العادة فالكل حيض ونفاس وقد عرفت قبيل الفصل الاول
واعادنا نقول انما لا بد من تفصيل ولا امثلة توضيحها ولكن تفصل تلك
القاعدة الاجمالية ونمثل لها تسهيلا للمتدنين قال المصنف هذا البحث اهم مسائل
الحيض كثيرة وقوعه وصعوبة فهمه ونفس اجرائه وغفلة اكثر النساء عنه فعليك
بالاحتياط والتشير في ضبطه فلعل الله تعالى يطفئ به سركه ويسر لك انه يسر كل عسر
امين يا كريم انتهى فنقول وبالله التوفيق المخالفة اي للعادة مع ان كانت
في النفاس فان جاوز الدم الاربعين فالعادة باقية ردت اليها والباقي
اي ما نزل على العادة استحاضه فتقضي ما تركته فيه من الصلاة وان لم يجاوز
اي الدم الاربعين انتقلت اي العادة الى ما رآته وح فالكل نفاس وان كانت
اي المخالفة مع في الحيض فلا يخلو اما ان يجاوز الدم العشرة او لا فان جاوز
فاما ان يقع منه في زمان العادة نصاب او لا فان وقع فاما ان يساويها
عدد او لا وان لم يجاوز العشرة فاما ان يساويها عدد او لا فان جاوز الدم
العشرة فان لم يقع في زمانها اي العادة نصاب ثلاثة ايام فاكثر بان لم تر شيئا

اورات اقل من ثلاثة انتقلت زمانا والعدد بحاله يصبر من اول مارات كما اذا
 كانت عاداتها خمسة في اول الشهر فظهرت خمتها او ثلاثة من اولها ثم رات احد
 عشر وما فوق الا اول لم يقع في زمان العادة شيئا وفي الثاني وقع يوما نحيضها
 خمسة من اول مارات لمجاورة الدم العشرة فترد الى عاداتها من حيث العدد
 وتنتقل من حيث الزمان لانه ظهر لم يقع قبله دم فلا يمكن جعله حيفا وان وقع
 نصاب الدم في زمان العادة معه فالواقع في زمانها فقط حيف وبالي استخاضه
 فان كان الواقع في زمان العادة معه مساويا لعاداتها عدد فالعادة باقية في حق
 العدد والزمان معا كما لو ظهرت خمتها ورات قبلها خمسة وما وبعدها
 يوما ما خمتها حيف لوقوعها بين دمين ولا انتقال اصلا والاى وان لم
 يكن الواقع في زمان العادة مساويا لها انتقلت الى العادة عدد الى مارات
 حال كون ماراته ناقصة فيدبه لانه لا احتمال لكون الواقع في العادة زائدا عليها
 مع ذلك كما لو ظهرت يومين من اول خمتها ثم رات احد عشر وما فالثلاثة
 الباقية من خمتها حيف لانها نصاب في زمان العادة لكنه اقل عدد امنها
 فقد انتقلت عدد الا زمانا وان لم يجاوز هو الدم العشرة فالكل حيف ان ظهرت
 بعده طهر اصحيا خمسة عشر يوما والاردت الى عاداتها لانه صار كالدم المستوالى
 كما في التارخانية ومثاله ما في البحر عن السراج لو كانت عاداتها خمسة من اول
 الشهر فرات ستة فالسادس حيف ايضا فلو ظهرت بعده اربعة عشر ثم رات
 الدم ردت الى عاداتها والسادس استخاضه فان لم يتساويا اي العادة والمخالفة
 مع عدد كما مثلنا اخر اصار الثاني عادة والاى وان تساويا مع فالعدد بحاله
 سوارت نصابا في ايام عاداتها او قبلها او بعدها او بعضه في ايامها وبعضه
 قبلها او بعدها لكن ان وافق زمانا وعدد افلا انتقال اصلا والا فلا انتقال
 ثابت على حسب المخالف ولو جاوز الدم العشرة ردت الى عاداتها في جميع هذه
 الصور كما علم من اطلاقه المار وقد مثل المص في ما ياتي لبعض ما قلناه وتفصيل

ذلك يعلم من المحيط والسراج وغيرها **وتمثل لما من تفصيل قاعدة الانتقال**
 في النفاس والحيض **بأمثلة توضيحية للطالبين** لما ذكره من صعوبة هذا البحث
أمثلة النفاس امرأة عادت بها في الخامس عشر **ن ولدت بعد ذلك فترات**
عشرة وما وعشرين طهر واحد عشر ما تمثيل لقوله فان جاوز الاربعين
 لان الطهر فيها كالدّم المتوالي لوقوعه بين دمين كما مر فثرون من اول
 ما رت نفاس وان ختم بالطهر رد الى عادت بها والباقي وهو واحد وعشرون
 استحاضه **اورات يومادما وثلاثين طهر ويومادما واربعة عشر طهر ويومادما**
فانها سها عشرون ايضا رد الى عادت بها للجواز فان الطهر الثاني
 ناقص لا يفصل بين الدمين فهو كالدّم المتوالي كالطهر الاول **اورات خمسة**
وما واربعة وثلاثين طهر ويومادما تمثيل لقوله وان لم يجاوز اثنتي عشرة الى
 ما رت **فالكل نفاس اورات ثمانية عشر وما وثلاثين وعشرين طهر ويومادما**
 ظاهر كلامه انه تمثيل ايضا لقوله وان لم يجاوز وعليه فالدم الاول نفاسها
 والاخير استحاضه ولو بلغ نصابا كان حيضا فقد انتقلت عادت بها بنقصان
 يومين لان الدم الجاوزة لان الطهر معتبر هنا لكونه تاما صحيحا لم يقع بين
 ما في الخامس لان الدم الثاني وقع بعد الاربعين واذا وقع بعدها لا يفد
 الطهر التام يجعله كالدّم المتوالي بخلاف الطهر الناقص لانه فاسد في نفسه
 وبخلاف ما اذا وقع الدم الثاني في الاربعين فانه يفد الطهر مطلقا كما لو ولدت
 فترات ساعة وما ثم رات في اخر الاربعين ساعة وما كما اوضحناه في النوع الاول
 من المقدمة هذا ما ظهر لي **اورات يومادما واربعة وثلاثين طهر ويومادما**
وما وخمسة عشر طهر ويومادما نفاسها ستة وثلاثون اخرها دم بخلاف
 المثال الذي قبله فقد انتقلت عادت بها بزيادة ستة عشر لعدم الجاوزة لان
 الطهر الاخير معتبر كما علمت انفا **أمثلة الحيض** على ترتيب الامثلة التي
 ذكرناها تعجلا للفائدة وتوضيحا للقاعدة **امرأة عادت بها في الحيض خمسة**

النفاس

وطهرها خمسة وخمسون رات على عادتها في الحيض خمسة دما وخمسة عشر طهرها
 واحد عشر دما هذا تمثيل لقوله ان لم يقع في زمان العادة نصاب نكح فان
 الدم الاخير خمسة منه حيض ثان لوقوعه بعد طهر تام وقد جاوز العشرة ولم
 يقع منه نصاب في زمان العادة فان زمنه بعد خمسة وخمسين فانتقلت
 العادة زمانا والعدد وهو خمسة بحاله يعتبر من اول ما رات ومثله
 قوله اورات خمسة دما وستة واربعين طهرها واحد عشر دما لكن هناك
 لم يقع في زمان العادة شيئا أصلا وهنا وقع دون نصاب فان يومين
 من اخر الاحد عشر وقعا في زمان العادة ولا يمكن جعلها حيضا فانتقلت
 العادة زمانا وبقي العدد بحاله ايضا اورات خمسة دما وثمانية
 واربعين طهرها اثني عشر دما هذا تمثيل لما اذا وقع في زمان العادة
 نصاب مساو لها فان الدم الاخير جاوز العشرة وقد وقع سبعة منه
 في زمان الطهر وخمسة منه في زمان عادتها في الحيض فترد اليها ولا انتقال
 أصلا ومثله قوله اورات خمسة دما واربعين وخمسين طهرها ويومادما واربعين
 عشو طهرها ويومادما لكن هنا بدئ الحيض وختم بالطهر فان اليوم الدم
 المتوسط تمام مدة الطهر والاربعة عشر بعد في حكم الدم المتوالي لانها
 طهر ناقص وقع بين زمن خمسة من اولها حيض والباقي استحاضة والعادة
 باقية عددا وزمانا كالمثال قبله اورات خمسة دما وسبعة وخمسين طهرها
 وثلاثة دما واربعين عشر طهرها ويومادما تمثيل لما اذا وقع في زمان
 العادة نصاب غير مساو لعادتها عددا فان الثلاثة الدم وقعت
 في زمان عادتها والاربعة عشر بعدها كالدم المتوالي فقد جاوز الدم
 العشرة فترد الى العادة زمانا وانتقل عددا الى الثلاثة الواقعة فيها
 اورات خمسة دما وخمسين طهرها وتسعة دما شروع في التمثيل لقوله
 وان لم يجاوز فالتسعة هنا حيض ان طهرت بعدها طهر صحيحا

وخمسة

كما قد مناه فقد انتقلت العادة هنا عدد فقط وقد رأت هنا نصابا في أيامها
 ونصابا بعدها فقط **اورات خمسة دما وخمسين طهر وعشرة دما** فالعشرة حيض لعدم
 المجاوزة لكن هنا انتقلت العادة ايضا في الطهر عدد الى الخمسين ورات نصاب
 الحيض في أيامها موافقا لعادةها ونصابا قبلها كذلك عكس ما قبله **اورات خمسة**
دما واربعة وخمسين طهر وثمانية دما فالثمانية حيض لعدم المجاوزة ايضا لكن وقع
 نصاب منها في أيامها ولم يقع قبلها ولا بعدها نصاب بل وقع يوم ويومان
 لوجعها بلغا نصابا فقد انتقلت العادة في الحيض والطهر عدد فقط **اورات**
خمس دما وخمسين طهر وسبعة دما فالسبعة حيض وقع منها نصاب قبل العادة
 ولم يقع دونه فيها ولم يقع بعدها شيء وقد انتقلت في الحيض عدد و زمانا
 وفي الطهر عدد فقط **اورات خمسة دما وثمانية وخمسين طهر وثلاثة دما**
 فالثلاثة حيض ايضا وقع منها يومان في أيام العادة واحد بعدها ولم يقع قبلها
 شيئا فقد انتقلت في الحيض عدد و زمانا وفي الطهر عدد فقط **اورات خمسة**
دما واربعين طهر وسبعة واحد عشر دما تمييز للسبعة والواحد عشر
 فيها مثالان في كل منهما رأت نصابا بعد العادة مخالفا لها ولم ترفها ولا قبلها
 شيئا ففي الاول السبعة كلها حيض لعدم المجاوزة وقد انتقل عدد و زمانا
 وفي الثاني خمسة فقط من اول الاحد عشر حيض والباقي استحاضة فقد انتقلت
 العادة فقط وردت اليها عدد والمجاوزة على عشرة واما العادة في الطهر
 فقد انتقلت عدد فقط ولم يظهر لي وجه ذكره المثال الاخير لان من امثلة
 المجاوزة وحاصل هذه المسائل انها اما ان ترى دما قبل العادة او بعدها
 وفي كل خمس صور الاولى قبلها او بعدها نصاب وفيها نصاب الثانية
 والثالثة قبلها او بعدها نصاب وفيها رونة او لاشئ الرابعة قبلها او بعدها
 نصاب دونا وفيها نصاب الخامسة قبلها او بعدها رونة وفيها رونة لكن لوجعها
 بلغا نصابا وقد ترى فيها وقبلها وبعدها والكل حيض على قول ابى يوسف

المفتي به من انتقال العادة بمرة وفي بعض هذه المسائل خلاف وبسطها
يعلم من المطولات وبما قررناه ظهر ان الصم لم يستوف التمثيل لجميع الصور
فتدبر فيجوز **بدا المعتادة وختمها بالطهر** تفريع على ما علم من القاعدة
والتمثيل كالمثال الرابع من امثلة الحيض وقيد بالمعتادة لان المعتادة لا يجوز
بدؤها بالطهر كما قدمناه اول الفصل وهذا كله على قول ابى يوسف ايضا
كما بيناه في النوع الثاني والله تعالى اعلم **الفصل الثالث في الانقطاع**
لا يخلو اما ان يكون لتام الغشوة او دونها تمام العادة او دونها
ان **انقطع الدم** ولو حكما بان زاد على **المدة** اى الغشوة في **الحيض** والاربعين
في **النفس** يحكم بظهورها اي بمجرد معنى اكثر المدة ولو بدون الانقطاع او قبل
وانما عبر بالانقطاع ليلايم بقية الانواع **حتى يجوز** لمن تحله **وطؤها بدو**
الفصل لانه لا يزيد على هذه المدة **لكن يجب** بل يستحب تاخيرها لما بعد
الفصل وحتى لو بقي من وقت صلاة فرض مقدار ما يمكن فيه الشروع
بالصلاة وهو ان تقول **الله** هذا عند ابى حنيفة قال في التاخر خائفة
والفتوى عليه وقال ابو يوسف التيممة الله اكبر **يجب قضاءه** ولو بقي
منه ما يمكنها الاغتسال فيه ايضا يجب ادائه **والا** اى وان لم يبق منه هذا
المقدار فلا قضاء ولا ادائه وحتى يجب عليها الصوم **فان انقطع** اى مضت
مدة الاكثر قبل **الفجر** ساعة ولو قلت سراج في رمضان يجوزها صوم
ويجب عليها **قضا الفضا** **والا** بان انقطع مع الفجر او بعده فلا وكذا لو كانت
مطلقة حلت للانزواج ولو رجعت انقطعت مرجعتها سراج **فالمقبر**
الجزء الاخير من الوقت بقدر التيممة فلو كانت فيه ظاهرة وجبت الصلاة
والا فلا كما في البلوغ **والاسلام** فان الصبي لو بلغ والكافر لو اسلم في آخر
الوقت وبقي منه قدر التيممة وجب الفرض عند المحققين من اصحابنا
وقيل قد ربما يمكن فيه الاداء وعلى هذا المجنون لو افاق والمساقر لو اقام

هذه اشارة الى اسمها المسمى بحسنه اذ كانت
قد رافقت زوجها في جميع بلداتها سيما من
الخصف لان المسمى الجري من الحاضن
والمزم ان كل رجل هاجم خلافه
المطعمين عليهم من اجل عالم الصلاه
دينه في ذمتها ولا يحب عليهم الا
بارك القدر
والبحر عمه

او تيمم عند العجز عن الماء **فتصلى بالتيمم** وهو الصحيح من المذهب كما في البحر
 لانها بالصلاة تحقق الحكم عليها بالطهارة فلم يقترح احتمال عود الدم بخلاف
 ما لو لم تصل لان التيمم بعرضه البطلان عند رؤية الماء وقيل لا تشترط الصلاة
 بالتيمم ونقل في السراج انه الاصح **وان نصير صلاة رينا في رمتها** وذلك بان
 يبقى من الوقت بعد الانقطاع مقدار الفل والتيمم فانه يحكم بطهارتها
 بمضي ذلك الوقت ويجب عليها القضاء وان لم تغتسل ولزوجها وطوها
 بعد ولو قبل الفل خلا فالزفر سراج **حتى لو انقطع قبل طلوع الشمس** فزمان
 يسير لا يسع الفل ومقدار التيمم لا يجوز وطوها حتى يدخل وقت العصر
 لانه لما بقى من وقت الظهر ذلك الزمان اليسير ثم خرج وجب القضاء وما قبل
 الزوال ليس وقت صلاة فلا يقترح خروجه **وكذا لو انقطع قبل الفل** فزمان
 يسير لا يجوز وطوها حتى يطلع الفجر **ان لم تغتسل او تيمم فتصلى الشرطية** قيد
 للصورتين **الا ان يتم اكثر المدة** اي مدة الحيض والنفس قبلها **اي الفل**
 والتيمم مع فانه بعد تمام اكثر المدتين الوطى بلا شرط كما مر **هذا** المذكور من
 الاحكام في المبتدأة وكذا في المعتادة **اذا انقطع** ومهما في ايام عاداتها او بعدها
 قبل تمام اكثر المدة **واما اذا انقطع قبلها** اي قبل العادة وفوق الثلاث فهي في حق
 الصلاة والسوم **لذلك** حتى لو انقطع وقد بقى من وقت الصلاة اولية الصوم
 قدر ما يسع الفل والتيمم وجبا والا فلا **واما الوطى فلا يجوز حتى تمضي**
عاداتها وان اغتسلت لان العود في العادة غالب فكان الاحتياط في الاجتناب
 هديا **حتى لو كان حيضها المعتاد لها عشرة فحاضت ثلاثة وطهرت ستة**
لا يحل وطوها ما لم تمضي العادة نعم لو كانت هذه الحيضة هي الثالثة من العدة
 انقطعت الرجعة ولا تتزوج باخرا احتياطا وتامة في البحر **وكذا النفس** حتى
 لو كانت عاداتها فيه اربعين فرات عشرين وطهرت تسعة عشر لا يحل وطوها قبل
 تمام العادة **ثم ان المرأة** كلما رأت الدم نترك الصلاة مبتدأة كانت او معتادة

ولا تتزوج باخرا اي لا يضر
 والا فالعقد صحيح ان لم تر
 حدة الدم مسلم

كما سيأتي في الفصل السادس وكما انقطع دمها في الحيض قبل ثلاثة ايام تضي
لكن تنتظر الى اخر الوقت المستحب كما في بعض النسخ وجوبا في القتاوي والحايف
اذا انقطع دمها لاقبل من عشرة تنتظر الى اخر الوقت المستحب دون المكروه
نصر عليه محمد في الاصل قال اذا انقطع في وقت الغشا توخر الى وقت يمكنها
ان تغتسل فيه وتضلي قبل انتصاف الليل وما بعد نصف الليل مكروه انتهى
سراج فان لم يعد في الوقت ترضا مضارع محذوف احد التان فتضلي اذا
خافت فوت الوقت وتصوم ان انقطع ليلا او تشبه بالصائم اي تمك عن
المفترات بقية اليوم ان انقطع نهارا حرمة الشهر وان عاد في الوقت وبعد
في الاشارة كما ياتي بطل الحكم بطهارتها فتعبد عن الصلاة والصوم مع وبعد
الثلاثة معطوف على قوله قبل ثلاثة ايام ان انقطع قبل العادة فذلك الحكم
لكل من اضل الفصل كلا انقطع لا بالوضوء لانه تحقق كونها حائضا
برؤية الدم ثلاثة ايام فاكثرا وبعد العادة اي وان انقطع بعد تمام العادة
فالحكم ايضا كمنه لان هذا التاخير اي تاخير الفصل كما في التاخرانية اي تاخير
لاجل الصلاة يجب لا واجب لان عود الدم بعد العادة لا يفد بخلاف
ما قيل فذلك واجب التاخير وشمل قوله كذلك في الموضعين انه لو عاد الدم
بطل الحكم بطهارتها فكانها لم تطهر قال في التاخرانية وهذا اذا عاد في
العشرة ولم يتجاوزها وطهرت بعد ذلك خمسة عشر يوما فلو تجاوزها
او نقص الطهر عن ذلك فالعشرة حيض لو مبتدأة والا فايام عادتها
ولو اعتادت في الحيض يوما وما ويوما طهرت هكذا الى العشرة فاذا رأت
الدم في اليوم الاول تترك الصلاة والصوم واذا طهرت في الثاني توفضات
وصلت وفي الثالث تترك الصلاة والصوم وفي الرابع تغتسل وتضلي
هكذا الى العشرة انتهى ونحوه في صدر الشريعة والنفاس كالحيض
في الاحكام المذكورة غير انه يجب الفصل فيه كلما انقطع على كل حال سواء كان

قبل ثلاثة اوبعد هاهنا لانه لا اقل له ففي كل انقطاع يحتمل خروجها من
 النفاس فيجب الفصل بخلاف ما قبل الثلاث في الحيض **الفصل الرابع** في
 احكام الاستمرار اي استمرار الدم وزيادة على اكثر المدة **هو ان وقع في المضادة**
فطهرها وحيضها ما استادت فترد اليها فيهما في جميع الاحكام ان كان طهرها
 المعتاد **اقل من ستة اشهر** والابان كان سنة اشهر فاكثر لا يقدر بذلك
 لان الطهر بين المين اقل من اذ في مدة الحبل عادة **فترد الى ستة اشهر** الا
ساعة تحقيقا للتفاوت بين طهر الحيض وطهر الحبل **وحيضها بحاله**
 وهذا قول محمد بن ابراهيم الميда في قال في العناية وغيرها وعليه الاكثر
 وفي التارخانية وعليه الاعتماد وعند ابى عصمة بن معاذ المروزي
 ترد على عادتها وان طالت مثلا ان كانت عادتها في الشهر سنة
 وفي الحيض عشرة ايامها بالصلاة والصوم سنة وبتركها عشرة وتنقضي
 عدتها بثلاث سنين وشهر وعشرة ايام ان كان الطلاق في اول حيضها
 في حائها وقال في الكافي وعند عامة العلماء ترد الى عشرين كما لو بلغت
 ستحاضة وفي الخلاصة شهر كامل وفي المحيط السرخسي وعن محمد انه مقدر
 بشهرين واختاره الحكم وهو الاصح قال في الغاية قيل والفتوى على قول الحكم
 واخرنا قول الميда في لقوة قوله رواية ودرية مع ملخصا قلت لكن في البحر
 عن النهاية والعناية والفتح ان ما اختاره الحكم الشهيد عليه الفتوى
 لانه يسر على المفتي والنساء انتهى ومضى عليه في الدر لان لفظ الفتوى
 اكمل لفاظ التصحيح **وان وقع الاستمرار في المبتدأة** فلا يخلو اما ان تبلغ
 بالحيض وبالحبل اما الثانية فسيأتي حكمها واما الاولى فعلى اربعة وجوه
 اما ان يستمر بها الدم من اول ما بلغت او بعد ما رأت وما وطهر صحيحين
 او فاسدين او دما صحيحا وطهرا فاسدا ولا يتصور عكسه في المبتدأة اما
 الوجه الاول **فحيضها من اول الاستمرار عشرة وطهرها عشرون** كما في اللؤلؤ

وغيرها خلافا لما في امداد الفتاح من ان طهرها خمسة عشر فانه مخالف لما في عامة
 الكتب فتنبه ثم ذلك دأبها ونفاسها اربعون ثم عشرون طهرها اذ لا يتوالى
 نفاس وحيض بل لابد من طهر تام بينهما كما مر بيان في المقدمة ثم عشرة حيضها
 ثم ذلك دأبها والوجه الثاني قوله وان رأت مبتدأة وما وطهر صحيحين ثم استمر
 الدم تكون معتادة وقد سبق حكمها قريبا مثاله مراهقة رأت خمسة دما
 في ربيعين طهر اثم استمر الدم فقد صارت معتادة فترد في مريض الاستمرار الى
 عادتها وحديث فمئة من اول الاستمرار حيض لا تنصلي فيها ولا تقوم
 ولا ينقطع طهرها وكذا سائر احكام الحيض الالية في الفصل السادس ثم اربعون
 دأبها فعل فيها هذه الثلاثة وغيرها من احكام الطاهرات وهكذا
 دأبها الى ان ينقطع وتري بعد خلاف عادتها والوجه الثالث قوله وان
 رأت دما طهرها اربعين فلا اعتبار بهما في نصب العادة للمبتدأة وهذا
 الوجه الثالث على قسمين لان الطهر قد يكون فاسدا بنقصانه عن خمسة
 عشرون ما وقد يكون بخلاط الدم فان كان الطهر قد فسد بكونه ناقصا
 تكون كالمستمر فيها ابتداء اي كن استمرارها من ابتداء بلوغها وقد عرفت
 حكمها في الوجه الاول وصرح به بقوله عشرة من ابتداء الاستمرار ولو حكما
 كالطهر الذي في حكم الدم حيضها خبر المبتدأة وهو قوله عشرة وعشرون طهرها
 ثم ذلك دأبها مادام الاستمرار مثاله مراهقة رأت احد عشر دما واربعين
 عشر طهر اثم استمر الدم فالدم الاول فاسد لزيادته على العشرة وكذا الطهر
 لنقصانه عن خمسة عشر فلا يصلح واحد منها للنصب العادة ويحكم على هذا الطهر
 بانه دم فالاستمرار حكما من اول ما رأت اي من اول الاحد عشر لما عرفت
 قبل الفصل الاول ان الطهر الناقص كالدم المتوالي لا يفصل بين الدينين
 واذ كان كذلك صار الاستمرار الحكمي من اول الدم الاول وهو الاحد عشر
 فعشرة من اولها حيض وعشرون بعدها طهر فيكون خمسة من اول الاستمرار

س
 راق
 صحيح

الحقيق من طهرها فتصلي فيها ايضا ثم تقعد عشرة ثم تصلي عشرين وذلك
 دأبها كما في التارخانية وغيرها ثم بين القسم الثاني من قسمي الوجه الثالث بقوله
وان كان الطهر تاما وقد فسد بجماع الطهر الدم كما استعرفه ويسمى صحيحا في الظاهر
 فاسدا في المعنى فلا يخلو اما ان يزيد مجموع ذلك الطهر والدم الفاسد الذي
 قبله على ثلاثين او لا فان لم يزيد على ثلاثين فكالسابق اي فحكمه حكم القسم
 الاول وتصوير ذلك بان رأت احد عشر دما وخمسة طهر ثم استمر الدم فالدم
 الاول فاسد لزيادته والطهر صحيح ظاهرا لانه فاسد معنى لما ياتي وحي فلا
 اعتبار بهما في نصب العادة بل عشرة من اول ما رأت حيض وعشرون طهر
 فيكون اربعة ايام من الاستمرار بقية طهر فتصلي فيها ثم تقعد عشرة ثم تصلي
 عشرين ثم ذلك دأبها وهذا قول محمد بن ابراهيم الميذاني قال في المحيط الخسري
 هو الصحيح وقال الدقاق حيضها عشرة وطهرها ستة عشر ثم وكان
 الدقاق نظر الى ظاهر الطهر لكونه تاما فجعله فاصلا بين الدمين ولم ينظر
 الى فساد المعنى وجعلها معتادة **وان زاد** اي الدم والطهر على ثلاثين
 بان رأت احد عشر دما وعشرين طهر ثم استمر ف عشرة من اول ما رأت حيض
 ثم الباقي وهو الحادي عشر وما بعده الى اول الاستمرار ثم تستأنف من اول
 الاستمرار عشرة حيض وعشرون طهر ثم ذلك دأبها مادام الاستمرار وانما
 لم يجعل الطهر في هاتين الصورتين عادة لها ترجع اليها في زمن الاستمرار لان
 الطهر المذكور **وان كان** صحيحا ظاهرا لكونه تاما لكن اول دم وهو اليوم
 الزائد على عشرة فانها تصلي به فتكون من جملة الطهر المتخلل بين الدمين
 فيفسد به كما مر في المقدمة ان الطهر الصحيح ما لا يكون اقل من خمسة عشر
 ولا يشوبه دم ويكون بين الدمين الصحيحين والطهر الفاسد ما خالفه
 وهذا طهر خالطه دم في اوله فلا يصلح لنصب العادة والحاصل ان فساد
 الدم يفسد الطهر المتخلل فيجعله كالدم المتوالي فتصير المرأة كأنها ابتدئت

تام

اول

مثلا

طهر

بالاستمرار

عشر

بالاستمرار ويكون حيضها عشرة وطهرها عشرين لكن ان لم يزد الدم والطهر
 على ثلاثين يعتبر ذلك من اول مارات وان زاد ايعتبر من اول الاستمرار
 الحقيقي ويكون جميع ما بين دم الحيض الاول ودم الاستمرار وطهر ولعل
 وجه ذلك العادة الغالبة في النساء ان لا يزيد الحيض والطهر على شهر
 ولا ينقص ولذا جعل الحيض في الاستمرار عشرة والطهر عشرين بقیة الشهر
 سوا رت قبل الاستمرار وما وطهر فاسدين او لم تر شيئا لكن اذا كان فساد
 الطهر من حيث المعنى فقط وزاد مع الدم على ثلاثين يجعل ما زاد على العشرة
 من الدم مع جميع الطهر الذي بعده طهرها لا عشرة ون فقط ثم يبتد اعتبار
 العشرة والعشرين من اول الاستمرار ولا يجعل شي من الطهر المذكور حيضا
 لان الاصل في الطهر ان لا يجعل حيضا الا لفرورة ولا ضرورة هنا فيعتبر كله
 طهر لترحمه بكن طهر صحيحا ظاهرا كما اعتبر كله طهر فيما اذا انقصا عن ثلاثين
 والوجه الرابع قوله بان كان الدم صحيحا والطهر فاسدا يعتبر الدم في نصب
 العادة فتد البه في من الاستمرار لا الطهر بل يكون طهرها في زمن الاستمرار
 ما يتم به الشهر سواء كان فساد الطهر ظاهرا ومعنى بان رت خمسة وما واربعة
 عشر طهر ثم استمر الدم في حيضها خمسة وطهرها بقیة الشهر خمسة وعشرون فتصلي
 من اول الاستمرار احد عشر نكحة الطهر ثم تقعد خمسة وتصلي خمسة وعشرين
 وذلك رايها كما في التارخانية او كان فساد معنى فقط بان رت ثلاثا وما
 وخمسة عشر طهر ويوماد ما وخمسة عشر طهر ثم استمر الدم فهنا الثلاثة الاول
 دم صحيح وما بعدها الى الاستمرار طهر فاسد معنى لان اليوم الدم المتوسط
 لا يمكن جعله بانفراده حيضا ولا يمكن ان يؤخذ له يومان من الطهر الذي
 بعده لتكون الثلاثة حيضا لان الحيض وان جاز ختمه بالطهر لكن لا بد
 ان يكون بعد ذلك الطهر دم ولو حكا ولم يوجد لان الطهر الثاني لا يمكن
 جعله كالدم المتوسط الى كونه طهر اقاما فصار فاصلا بين الدم المتوسط ودم

ان

الاستمرار فيكون ذلك اليوم المتوسط من الطهر فيفقد به كل من الطهر
 الذي قبله والذي بعده وان كان كل منهما تاما فيكون اليوم مع الطهرين طهرا ^{الطهر}
 صحيحا ظاهرا فاسد بمعنى لان وسطه دم متصل فيه ولهذا اشترط في الصحيح
 ان لا يشوبه دم في اوله ولا في وسطه ولا في اخره كما تقدم في المقدمة واذا فسد
 لم يصلح لنصب العادة في **الثلاثة الاولى حينئذ والباقي طهر الى الاستمرار ثم**
تساقطت ثلاثة من اول الاستمرار حيض على عادتها فيه وسبعة وعشرون
بقية الشهر طهر وهذا دأبها ولو كان **الطهر الثاني** في الصورة المذكورة
اربعة عشر فطهرها خمسة عشر وهي التي بعد **الثلاثة** الحيض وحيضها
الثاني يستد من الدم المتوسط بين الطهرين وهو اليوم الدم **الى ثلاثة**
 بان يضم الى ذلك اليوم يومان من الطهر الذي بعده لان ذلك الطهر لما كان
 ناقصا عن خمسة عشر لم يصلح فاصلا بين الدم المتوسط ودم الاستمرار
 فكان كالدم المتوالي فامكن اخذ يومين منه لتكملة عادتها في الحيض بخلاف ما مر
 كما افاده في التارخانية ثم **طهرها خمسة عشر** اثنا عشر منها بقية الطهر
 الثاني وثلاثة منها من اول الاستمرار فتصل من اوله ثلاثة ثم تقعد ثلاثة
 ايضا ثم تصل خمسة عشر وذلك دأبها مادام الاستمرار ردا الى عادتها
 في حيض ثلاثة وطهر خمسة عشر **حينئذ** اي حين فرضنا الطهر الثاني اربعة
 عشر يكون الدم والطهر الاول الذي بعده **صحيحين** فيصلحان لنصب
 العادة اما الدم وهو **الثلاثة** الاولى فظاهر واما الطهر وهو **الخمس** عشر
 فلكونه طهرا تاما لم يخالطه دم فاسد ووقع بين ريتين صحيحين ثم شرع
 في المبتدأة بالحبل فقال **وان رأت طهرا صحيحا ثم استمر الدم ولم ترق قبل**
الطهر حيفا **اصلا** كراهية خيفها عشرة من اول الاستمرار وطهرها
 خمسة عشر ردا الى عادتها فيه وذلك دأبها مادام الاستمرار وكذا الحكم
 وهو جعل ما رأت من الطهر عادة لها اذا اراد الطهر على خمسة عشر

فيكون
 الاستمرار
 فيكون
 الاستمرار
 فيكون
 الاستمرار
 فيكون

لانه **صحيح يصلح لنصب العادة** هذا الاطلاق على قول ابي عثمان قال الصدق
 الشهيد هذا القول ليق بمذهب ابي يوسف ظاهرا وبه يفتي وعند الميда في
 كذلك الى احد وعشرين ففيه يكون حيضها تسعة وظهرها احد وعشرين ثم كلما
 زاد الطهر نقص الحيض مثله الى سبعة وعشرين ففيه حيضها ثلاثة وظهرها سبعة
 وعشرون فان زاد على هذا فيقول الميда في ابا عثمان في حيضها عشرة من اول الاستمرار
 وظهرها مثل ما رأت قبله اي عدد كان معه **بإختلاف ما اذا انقضى طهرها عن خمسة**
 عشرة فانه يكون بعد الاربعين طهرها عشرين وحيضها عشرة وذلك دأبها
 بمنزلة ما اذا ولدت واستمر بها الدم ابتداء وبإختلاف ما اذا زاد دمها على
 اربعين **في نفاس يوم مثلثا ثم رأت طهرها خمسة عشر او اكثر ثم استمر الدم حيث**
كان **بمقدار الطهر** لانه خالطه دم يوم تومر بالصلاة فيه فلا يصلح ذلك الطهر لنصب
 العادة وح فان بقي النفاس والاستمرار عشرون او اكثر كان زادا ومها على
 الاربعين **بمقدار خمسة او ستة وثلاث عشرة من اول الاستمرار حيض وعشرون**
طهر او ذلك دأبها بان كان بينهما اقل من عشرين كان زادا على الاربعين
 بأربعة او ثلاثة **لا اتم عشرون من اول الاستمرار للطهر ثم يستأنف عشرة**
حيض وعشرون طهر وذلك دأبها وقد ذكر في التارخانية والمحيط هذه المسئلة
 بدولة التمهيد حيث قال ولولدت فأت احدوا اربعين دما ثم خمسة عشر طهر
 ثم استمر الدم فعلى قول محمد بن ابراهيم نفاسها اربعون وظهرها عشرون كما لو ولدت
 واستمر بها الدم فتصل من اول الاستمرار اربعة تمام طهرها ثم تقعد عشرة ثم
 تصل عشرين وذلك دأبها وعلى قول ابي علي الدقاق طهرها ستة عشر وحيضها
 عشرة فتقعد من اول الاستمرار عشرة وتصل ستة عشر وذلك دأبها انتهى ملخصا
 فتأمل **تنبيه** هو عنوان بحث لاحق يعلم من الكلام السابق اجمالا **الدم باللفظ**
 المسماة بالاستحاضة سبعة الاول ما تراه الصغيرة اعني من لم يتم له ذكر الفمير
 مراعاة للفظ من تسع سنين والثاني ما تراه الايسة غير الاسود والاحمر والثالث

ما تراه الكامل بغير ولادة والرابع ما جاوز أكثر الحيض والنفاس إلى الحيض
 الثاني في المبتدأة فكل ما زاد على الأكثر واقعا بين حيضين أو نفاس وحوض فهو
 استحاضة فقول إلى الحيض الثاني بيان لغاية المجاوزة لا لا اشتراط الاستمرار
 والخامس ما نقص من الثلاثة في مدة الحيض والسادس ما عدا أي جاوز العادة إلى
 حيض غير ما يعني ما تراه بين الحيضين مجاوزا أيام العادة في الحيض الأول يكون
 استحاضة بشرط مجاوزة الدم العشرة وبشرط وقوع النصاب ثلاثة أيام وأكثر
 فيها أي في أيام العادة وذلك كما لو كانت عاداتها خمسة من أول الشهر فارتفعت
 أو ثلاثة منها وما واستمر إلى الحيضة الثانية في الشهر الثاني فما بعد العادة إلى
 الحيض الثاني استحاضة وقيد بمجاوزة العشرة لأنه لو زاد على العادة ولم يجاوز
 العشرة تنتقل العادة في العدد ويكون كالمحيض ان طهرت بعد طهر صحيحا والا
 ردت إلى عاداتها كما أوضحناه في الفصل الثاني وقيد بوقوع النصاب فيها لأنه
 لو لم يقع فهو قسم آخر ذكره بقوله **والسابع ما بعد مقدار عدد العادة كذلك**
 أي إلى حيض غير ما بشرط مجاوزة العشرة وعدم وقوع النصاب فيها كما لو رأت
 قبل خمتها يوما ما وطهرت خمتها أو ثلاثة منها ثم رأت الدم سبعة أو أكثر فمنا
 جاوز الدم العشرة ولم تر في أيامها نصابا فترد إلى عاداتها في العدد والزمان كما
 علمته في الفصل الثاني فيكون مقدار عاداتها وهو خمسة حيضا وما سواه من اليوم
 السابق والأيام الأخرى إلى الحيض الثاني استحاضة وقيد بالمجاوزة لأنه لو لم يجاوز
 تنتقل العادة ويكون اليوم السابق وما بعده حيضا بالشروط الذي ذكرناه
 وبعدم وقوع النصاب احتراز عن القسم السادس وبقي قسم آخر وهو ما زاد
 على العادة في النفاث وجاوز الأربعين والله تعالى أعلم **الفصل الخامس**
في المصلحة أعلم أنه يجب على كل امرأة حفظ عاداتها في الحيض والنفاس والطهر عدد
 ومكانا لكونه خمسة مثلا من أول الشهر وآخره مثلا وأطلق المكان على الزمان
 تجوز أن جنت أو أنسى عليها أو تساهلت في حفظ ذلك ولم تهتم لدينها فقام

فنسيت عاداتها فاستمر بها الدم فعليها بعد ما افاقت او ندمت ان تتحرى
بغلبة الظن كما في اشتباه القبلة واعداد الركعات فان استقر عليها على موضع
حيضها وعدده علمت به والافعلها الاخذ بالاحوط في الاحكام فما غلب
على ظنها انه حيضها او طهرها علمت به وان ترددت تضي وتقوم احتياطا
على ما ياتي تفصيله ولا يتد طهرها وحيضها الا في حق العدة في الطلاق
يقدر حيضها بعشرة وطهرها بستة اشهر الاساعة هذا قول الميда في
وعليه الاكثر وفيه اقوال اخرون كونا بعضها سابقا في الحاشية مع وعليه
فتتقضي عدتها بتسعة عشر شهرا وعشرة ايام غير اربع ساعات لاحتمال
اذ المدة اق كان بعد ساعة من حيضها فلا تحب هذه الحيضة وذلك عشرة
ايام الاساعة ثم يحتاج الى ثلاثة اطهار وثلاثة حيض واما الرجعة فتاتي
ولا تدخل المسجد لا تقوف الا للزيارة لانه ركن الحج فلا يتوك لاحتمال الحيض
بخلاف القدوم لانه يستمر ثم تعيد طواف الزيارة بعد عشرة ايام الاستطاعة ليقيم
احد شأني طهر يقين والالصد بالتحويل فلا تتوكل لوجوبه على غيره المكي
ولا تعيد لانها كانت طاهرة فقد خرجت عن العهدة والا فلا يجب عليها بحر
ولا تحب ولا يجوز وطؤها ابدا لان التحري في الفروج لا يجوز نعم عليه
محمد حيفان لا تضلي ولا تقوم تطوعا قيدلها ولا تقرا القرآن في غير الصلاة وتضلي
الفرض والواجب والسنن المشهورة اي المؤكدة كما عبر به في البحر تكونها تبعا
للفرائض وتقر في كل ركعة المفروض والواجب اعني الفاتحة وسورة قصيرة على
الصحيح وقيل تقتصر على المفروض بحر سن استثناء بالنسبة الى السورة
لا الفاتحة مع ما عدا الاوليين من الفروض ولو عملا كالوتر وما عدا الاوليين
هو الاخرة من الفرض الثلاثي والاخيرتان من الرباعي وحاصله انها تقر الفاتحة
والسورة في كل ركعة من الفرائض والسنن الا الاخرة والاخيرتين من الفرض
فلا تقر في شئ من ذلك السورة بل تقر الفاتحة فقط لوجوبها في رواية

عن أبي حنيفة محيط وقيل لا تقر أصلا والصحيح الأول كما في التارخانية
وتقرر الفتوى على ما ذكره الصدر الشهيد وقال بعض المشايخ لانه سورتان
عند عمر و أبي قتد عوبفير احتياطا كما في التارخانية والأول ظاهر المذهب
وعليه الفتوى للاجماع القطعي على انه ليس بقدر يجوز **وسائر الدعوات** والإدكار
وكما ترددت بين الظهر ودخول الحيف صلت **بالوضوء لوقت كل صلاة** مثاله
امراة تذكر ان حيفها في كل شهر مرة وانقطاعه في النصف الاخير ولا تذكر غير
هذين فانها في النصف الاول تتردد بين الدخول والظهر وفي النصف الاخير بين
الظهر والخروج واما اذا لم تذكر شيئا أصلا فهي متروكة في كل زمان بين الظهر
والدخول فحكمه حكم التردد بين الظهر والخروج بلافق معه **وان ترددت بين**
الظهر والخروج من الحيف كما مثلنا **فبالفصل** اي فتسلي بالفصل **كذلك** اي لكل
وقت صلاة معه وقال ايضا وهذا استحسان والقياس ان تفصل في كل ساعة
لانه ما من ساعة الا ويتوهم انها وقت خروجها من الحيف وقال السرخسي في المحيط
والنفي والصحيح انها تفصل لكل صلاة وفيما قال اخرج بين مع ان الاحتمال لا
ينقطع بما قال الجواز الانقطاع في اثنا الصلاة او بعد الفصل قبل الشروع في
الصلاة فاخترنا الاستحسان وقد قال به البعض وقدم برهان الدين في المحيط
وقد تداركنا ذلك الاحتمال باختيار قول أبي سهل انها تقلى ثم **تعيد**
في وقت الثانية بعد الفصل قبل الوقتية وهكذا **تسنع** في وقت **كل صلاة**
انتهى اي احتياطا لاحتمال انها كانت حاضرا في وقت الاولى وتكون طاهرة
في وقت الثانية فتتيقن باء اذا احدهما بالطهارة كما في التارخانية قلت
وفيه نظر لانها اذا كانت حاضرا في وقت الاولى لا يلزمها القضاء فالظاهر
ان المراد لاحتمال حيفها في وقت اداء الصلاة الاولى وطهرها قبل خروج وقتها
لان العبرة لاخر الوقت كما مر فاذا طهرت في الوقت بعد ما صلت يلزمها
القضاء في وقت الثانية **وان سمعت سجدة** اي ايته **فسجدت للحال** سقطت

عنها لانها ان كانت طاهرة صح ادائها والالم تلزمها بحج **والا** بان سجدت بعد
 ذلك **اعادتها بعد عشرة ايام** لاحتمال ان السماع كان في الظهر والاداء
 في الخيف فاذا عادت بعد العشرة تيقنت بالاداء في الظهر في احدى المراتين
 تاثير خاتمة **وان كانت عليها صلاة فائنة فقضتها فعليها اعادتها بعد عشرة**
ايام من يوم القضاء وقيد ابو علي الدقاق بما قبل ان تزيد المدة على خمسة عشر
 وهو الصحيح لاحتمال ان يعود حيضها بعد خمسة عشر بحج **واما حكم الصوم فانها**
لا تفطر في رمضان اصلا لاحتمال طهارتها كل يوم ثم لها حالات لانها اما ان
 تعلم ان حيضها في كل شهر مرة او لا وعلى كل اما ان تعلم ان ابتداء حيضها بالليل
 او بالنهار ولا تعلم وعلى كل اما ان يكون الشهر كاملا او ناقصا وعلى كل اما ان
 تقضى موصولا او مفصلا فهي اربعة وعشرون ان لم تعلم ان دورها في كل شهر
 مرة **وان ابتدأ حيضها بالليل او النهار او علمت انه بالنهار وكان شهر رمضان**
ثلاثين يوما عليها **ثلاثين وثلاثين** لانها اذا علمت ان ابتداءه بالنهار
 يكون تمامه في الحادي عشر واذ لم تعلم انه بالليل والنهار يحل على ان بالنهار ايضا
 لانه احوط الوجه وهو اختيار الفقيه ابى جعفر وهو الاصح وحج فاكش
 ما قبله من يومها في الشهر ستة عشر اما احد عشر من اوله وخمسة من اخره او بالعكس
 فعليها قضا ضعفيها كما في المحيط قلت وذلك لانها على احتمال ان تحيض في رمضان
 مرتين كما ذكر لا يقع لها فيه الا طهر واحد صح صومها منه في اربعة عشر ويكون
 القامد باقي الشهر وذلك ستة عشر واما على احتمال ان تحيض مرة واحدة
 فانه يقع لها فيه طهر كامل وبعض طهر وذلك بان تحيض في اثنا عشر وحج فيصح
 لها صوم اكثر من اربعة عشر فتعامل بالاضر احتياطا فتقضى ستة عشر لكن
 لا تتيقن بصحتها كلها الا بقضا اثنين وثلاثين وهذا ان قضت موصولا
برمضان والمراد بالموصول ان تبتيدي من ثاني شوال لان صوم يوم العيد
 لا يجوز منه وبيان ذلك انه اذا كان اول رمضان ابتداء حيضها في يوم الفطر

هو السادس من حيضها الثاني فلا تقصم ولا يحزنها صوم خمسة بقية حيضها
ثم يحزنها في أربعة عشر ثم لا يحزنها في أحد عشر ثم يحزنها في يومين وجملة ذلك اثنا
وثلاثون محيط **وان منصوصا ثمانية وثلاثين** لاحتمال ان ابتداء القضا وافق
اول يوم من حيضها فلا يحزنها الصوم في أحد عشر ثم يحزن في أربعة عشر ثم
لا يحزن في أحد عشر ثم يحزن في يومين فالجملة ثمانية وثلاثون يجب عليها صومها
لتتفق بجواز ستة عشر منها تارخانية ومحيط اقول لكن في هذا الاطلاق
نظر لان وجوب الثمانية والثلاثين انما يظهر اذا كان الفصل بمقدار مدة طهرها
اي اربعة عشر واكثر يمكن هذا الاحتمال المذكور لانك علمت انه لا يلزم فساد
ستة عشر من صومها الا على احتمال ان يقع في رمضان حيضان وطهر واحد
اما لو وقع فيه حيض واحد وطهران فالفاقد اقل من ستة عشر لانه صح لها
صوم طهر كامل وبعض الطهر الاخر واذا كان الفصل باقل من اربعة عشر يلزم
ان يقع بعض الطهر في اخر رمضان فيصح صومها فيه وفي طهر كامل قبله بيانه
لو فصلت مثلا بثلاثة عشر وصامت يوم الرابع عشر من شوال وقد فرضنا
احتمال ابتداء حيضها لاول يوم من ايام القضا يلزم ان يكون اخر يوم من
رمضان ابتداء طهرها الذي يصح صومها فيه وقبله أحد عشر حيض لا تصح
وقبلها اربعة عشر طهر تصح وقبلها اربعة لا تصح فيكون الفاسد خمسة عشر
لا ستة عشر وهكذا كلما نقص الفصل بيوم ينقص الفاسد بقدر والحاصل
انه لا يلزم قضا ثمانية وثلاثين الا اذا فرضنا فساد ستة عشر من رمضان
كما ذكرنا مع فرض مصادفة اول القضا لاول الحيض حتى لو لم يكن اجتماع الفريتين
لا يلزم قضا ثمانية وثلاثين بل اقل ثم بعد كتابة هذا البحث رايت في هامش بعض
النسخ منقولاً عن الله مانعه هكذا اطلقوا وفي الحقيقة لا يلزم هذا
المقدار الا في بعض صور الفصل كما اذا ابتدأت القضا بعد مضي عشرين
من شوال مثلا واما اذا ابتدأت من ثالثة او رابعة او نحوها فيكفي اقل من هذا المقدار

فكانهم ارادوا طرد بعض الفصل بالتسوية تيسيرا على المفتي والمستفتي باسقاط
 مائة الحساب فتى تعانت وقاست مونت فلها العمل بالحقيقة انتهى وان كان
 شهر رمضان تسعة وعشرين والمسلمة بحالها تقضي في الوصل اثنين وثلاثين
 لانا يتقنا بجواز الصوم في اربعة عشر وبفاد في خمسة عشر فيلزمها قضاء خمسة
 عشر ثم لا يجزئها الصوم في سبعة من اول شوال لانها بقية حيضها على تقدير
 حيضها باحد عشر ثم يجزئها في اربعة عشر ولا يجزئها في احدى عشر ثم يجزئها في يوم
 مع عن المحيط السرخي قلت مقتضى هذا التقرير انها تقضي ثلاثة وثلاثين
 وهكذا رايته مصر حابه في المحيط لكن لا يخفى ان السبعة التي هي بقية حيضها
 تقصر منها ستة وتفطر اليوم الاول لانه يوم الفطر كما قلنا اقتصر في المتن على
 اثنين وثلاثين وهو الذي رايته بخط بعض العلماء عن مقصد الطالب
 معزيا الى الصدوق مشهيد وفي الفصل سبعة وثلاثين لجواز ان يوافق صومها
 ابتداء ليلة الاثنين في احدى عشر ثم يجزئها في اربعة عشر ثم لا يجزئها في احدى
 عشر ثم يجزئها في يوم محيط سرخي ويجزئها هنا ما كتبناه في حاشية الفصل
 الاول مصر اي من البحث الذي ذكرناه انفا في الفصل مع كون الشهر ثلاثين
 والحمد لله الذي ابدا حيضها بالليل وشهر رمضان ثلاثون فتقضي في الوصل
 والحمد لله في خمسة وعشرين لاحتمال ان يكون يوم العيد اول طهرها واما
 في الفصل فلا احتمال ان يوافق ابتداء القضا مبيان ذلك اما في الوصل
 فلا احتمال ان حيضها خمسة من اول رمضان بقية الحيض ثم طهرها خمسة عشر
 ثم حيضها عشرة فالفا سد خمسة عشر فان اقضتها بموصله فيوم اول طهرها
 ولا تقومه ثم يجزئها الصوم في اربعة عشر ثم لا يجزئ في عشرة ثم يجزئ في يوم
 والجملة خمسة وعشرون وان فرض ان حيضها عشرة من اول رمضان وخمسة من
 اخره تقصوم اربعة من اول شوال بعد يوم الفطر لا تجزئها لانها بقية حيضها
 ثم خمسة عشر تجزئها والجملة تسعة عشر والاحتمال الاول حوط فيلزمها خمسة وعشرون

مصر

العيد

في الفصل فلاحتمال ان ابتدا القضا وافق اول يوم من حيضها فلا يجزئها الصوم
 في عشرة ثم يجزئها في خمسة عشر محيطا **ملخصا وان كان تسعة وعشرين تقضى في الوصل**
عشرين لاحتمال ان يكون اول القضا اول الحيض مع كونه الفوايت عشرين قلت
 وتوضيحه انها يحتمل ان تحيض خمسة من اول رمضان وتسعة من اخره وعشرة
 من اوله واربعة من اخره فالفاسد فيها اربعة عشر ويحتمل ان تحيض في اثنا عشر
 كان حاضت ليلة السادس وطهرت ليلة السادس عشر والفاسد فيه
 عشرة فعلى الاول يكون اول القضا وهو ثاني شوال اول طهرها فتصوم
 اربعة عشر وتجزيها وعلى الثاني يكون ثاني شوال سادس يوم من حيضها
 فتصوم خمسة لا تجزيها ثم اربعة عشر فتجزيها والجملة تسعة عشر وعلى الثالث
 يكون اول القضا اول الحيض فتصوم عشرة لا تجزي ثم عشرة من الطهر فتجزيها
 عن العشرة التي عليها والجملة عشرون فعلى الاول يجزيها قضا اربعة عشر
 وعلى الثاني تسعة عشر وعلى الثالث عشرين فتلزمها احتياطا **وفي الفصل**
اربعة وعشرين لاحتمال ان الفاسد اربعة عشر على احد الوجهين الاولين
 وان القضا وافق اول يوم من حيضها فتصوم عشرة لا تجزي ثم اربعة عشر تجزي
 والجملة اربعة وعشرين قال المصنف ويجزي ههنا القضا على ما ذكرنا في الفصلين
 الاولين انتهى اي من البحث الذي قدمناه **وان علمت ان حيضها في كل شهر مرة**
معطوف على قوله ان لم تعلم ان دورها ثم علمت ان ابتداء بالنها لم تعلم
انه بالنها راجحة على انه ابتداء بالنها احتياطا كما مر **تقضى ثنتين وعشرين مطلقا**
 اي وصلت او فصلت مع لانه اذا كان بالنها ريفسد من صومها احد عشر
 كما مر فاذا قضت مطلقا احتمل ان يوافق اول القضا اول الحيض فتصوم احد
 عشرة لا تجزي ثم احد عشر تجزي والجملة اثنان وعشرون تخرج بها عن العهدة
 بيقين **وان علمت ان ابتداء بالليل تقضى عشرين مطلقا** لان الفاسد
 من صومها عشرة فتقضى ضعفها لاحتمال موافقة القضا اول الحيض

وصلت او فصلت كما ذكرنا هذا كله ان لم تعلم عدد ايامها في الحيض والطمهر
واما ان علمت ان حيضها في كل شهر تسعة اى وطمهر ما بقية الشهر كما في التتارخانية
وعلمت ان ابتداء بالليل فانها تقضى ثمانية عشر مطلقا وصلت او فصلت مع وان لم
تعلم ابتداء او علمت انه بالنهار تقضى عشرين مطلقا لان اكثر ما فسد من صومها
في الوجه الاول تسعة وفي الثاني عشرة فتقضى ضعف ذلك لاحتمال اعتراض الحيض
في اول يوم من القضا بتتارخانية وان علمت ان حيضها ثلاثة ونسيت طهرها
يحمل طهرها على الأقل خمسة عشر ثم ان كان رمضان تاما وعلمت ان ابتداء حيضها
بالليل فتقضى تسعة مطلقا وصلت او فصلت مع لانه يحتمل انها حاضت في اول
رمضان ثلاثة ثم طهرت خمسة عشر ثم حاضت ثلاثة ثم طهرت خمسة عشر فقد فسد
من صومها ستة واذ وصلت القضا جائز لها بعد الفطر خمسة ثم تحيض ثلاثة
فتفسد ثم تصوم بغير ما قصير تسعة واذ افصلت احتمل اعتراض الحيض في اول
يوم القضا فيفسد صومها في ثلاثة ثم يجوز في ستة فتصير تسعة تانا خانية
واما اذا كان رمضان ناقصا فاذا وصلت جائز لها بعد الفطر ستة تكفيها واما
اذ افصلت فتقضى تسعة كما في التمام وان لم تعلم ابتداء بالليل والنهار
او علمت انه بالنهار تقضى اثني عشر مطلقا لانه يحتمل انها حاضت في اول
رمضان فيفسد صومها في اربعة ثم يجوز في اربعة عشر ثم يفسد في اربعة
فقد فسد ثمانية فاذا قضت موصولا جائز بعد يوم الفطر خمسة تكملها طهرها
الثاني ثم يفسد اربعة ثم يجوز ثلاثة تمام الاثني عشر واذ افصلت احتمل
عرض الحيض في اول القضا فيفسد في اربعة ثم يجوز في ثمانية والجملة
اثنا عشر كما في التتارخانية واما اذا كان رمضان ناقصا فاذا وصلت
جائز بعد يوم الفطر ستة ثم يفسد اربعة ثم يجوز يومان وباقي الكلام
بحاله وهذا ما اشار اليه بقوله **وخرج** انت الاحكام بعد التامل على
قياس ما ذكرنا ان كان رمضان ناقصا كما ذكرناه لك وان وجب عليها

صوم شهرين متتابعين في كفارة القتل أو الإفطار إذا كانت اضرت عمدا
 في رمضان قبل الابتلاء بالاستمرار ونسيان العادة إذا الإفطار في هذا الابتلاء
 لا يوجب كفارة لكن الشبهة في كل يوم لتردده بين الحيض والطمهر تارة رخصة
 فإن علمت أن ابتداء حيضها بالليل وإن دورها أي عاداتها في كل شهر مرة تصوم تسعين
 يوما لأنه إذا كان دورها في كل شهر يجوز صومها في عشرين من كل ثلاثين
 فإذا أصامت تسعين تيقنت بجواز مئتين وإن لم تعلم الأول أي أن ابتداء
 حيضها بالليل بان علمت أنه بالنهار أو لم تعلم شيئا تصوم مائة وأربعة بجواز
 أن يوافق ابتداء صومها ابتداء حيضها فلا يجوز في أحد عشر ثم يجوز في تسعة
 عشر ثم لا يجوز في أحد عشر ثم يجوز في تسعة عشر ثم لا يجوز في أحد عشر ثم يجوز
 في تسعة عشر فتهذه تسعون جاز منها مائة وخمسون ثم لا يجوز في أحد عشر
 ثم يجوز في ثلاثة فبلغ العدد مائة وأربعة جاز منها ستون بيقين تارة رخصة
 وإن لم تعلم الثاني أي أن دورها في كل شهر لكن تعلم أن ابتداء بالليل تصوم مائة
 لأنها تجعل حيضها عشرة وطمهرها خمسة عشر وكلما أصامت خمسة وعشرين جاز
 منها خمسة عشر فإذا أصامت مائة جاز منها ستون بيقين تارة رخصة وإن لم
 تعلمها أي لم تعلم أن ابتداء بالليل ولا أن دورها في كل شهر تصوم مائة وخمسة
 عشر بجواز أن يوافق ابتداء الصوم ابتداء الحيض فلا يجوزها في أحد عشر ثم يجوزها
 في أربعة عشر وهكذا أربع مرات ثم لا يجوزها في أحد عشر ثم يجوزها في أربعة
 فبلغ العدد مائة وخمسة عشر جاز منها ستون كما في التمار رخصة وإن وجب
 عليها صوم ثلاثة أيام متتابعة في كفارة يمين وعلمت أن ابتداء حيضها بالليل
 تصوم خمسة عشر لاحتمال أن يوافق ابتداء صومها لأربعة عشر من طمهرها فلا
 يجوزها صوم يومين لعدم التتابع ثم لا يجوزها عشرة ثم يجوزها ثلاثة مع
 أي لأن هذه الثلاثة طمهر يقينا وقد صامت بها متبعة فصحت عن كفارة
 اليمين وإنما لم يؤخذ لها يوم مما بعد العشرة مع اليومين قبلها لأن الحيض هنا

ان تصوم ثلثة ايام ثم تقطر عشرة ثم تصوم ثلثة لتيقنها بان احدى
الثلثتين وافقت زمان طهرها فجازت عن الكفارة محيط وان لم تعلم ان ابتدا
حيضها بالليل تصوم ستة عشر لجواز ان الباقي من طهرها حين شرعت في الصوم
يومان فلا يخربان لا تقطاع التتابع ثم لا يجوزها في احد عشر ثم يجوز في ثلثة
والجملة ستة عشر تارة خانية او تصوم ثلثة وتقطر تسعة وتصوم اربعة
لاحتمال ان اليوم الثالث من الثلثة الاولى وافق ابتدا حيضها فيغد
اليوم الحادي عشر وهو اول الاربعة الاخيرة فاذا صامت بعده ثلثة
وقامت متتابعة في طهر يقينا او على قلبه بان تقدم الاربعة وتوخر الثلثة
ان وجب عليها ثمانية عشر من رمضان تصوم ضعفها اذا علمت ان ابتدا
حيضها بالليل والا فاحدا وعشرين مع اى لاحتمال ان يوافق اول القضا اول
الحيض فيغد صوم احدى عشر ثم يجزى بها صوم عشرة ثم اما ان تصوم متابعا
كما ذكرنا عشرة بعد عشرة او تصوم عشرة في عشر من شهر مثلا كالعشر الاول
من رجب ثم ثلثة عشر في عشر اخر من شهر اخر كالعشر الثاني من شعبان
لذي قعدة او احدى العشرين طهر لكن هذا اذا كان دورها في كل شهر كما في التارخا
والاينها ان تصوم عشرة ثم تقطر خمسة عشر ثم تصوم عشرة تأمل وهذا الاخير
اى صوم الضعف في عشر اخر من شهر اخر **يجزى بها** ون العشرة ايضا اى اذا
كان عليها قضا تسعة من رمضان مثلا تصومها في عشر من شهر ثم تصومها في
عشر اخر من شهر اخر وكذا الثمانية والاقل وانما خص ذلك بالاخيرة لان قضا
الضعف متتابعا لا يكفي فانها لو صامت ثمانية عشر ضعف التسعة احتمل ان
يوافق اول الحيض اول القضا فتصوم عشرة لا تجزى بها ثم ثمانية تجزى بها ويبقى
عليها يوم اخر وكذا لو كان عليها ثلثة مثلا فصامت ضعفها ستة لا تجزى بها
شيئ منها لاحتمال وقوعها كلها في الحيض وكذا الاربعة والخمسة نعم لو علمت

ان حيضها ثلاثة او اربعة مثلاً من كل شهر وباقيه طهر ولا تعلم محلها فقضتها
 موصولة تقصوم ضعف ايامها وتجزيها او تقصومها في عشر من شهر ثم تقصوم
 مثلاً في عشر اخر من شهر اخر وان **طلقت رجعيًا** ولا تعرف مقدار حيضها في كل شهر
حكيم بانقطاع الرجعة بمضي تسعة وثلاثين لاحتمال ان حيضها ثلاثة وطهرها
 خمسة عشر ووقوع الطلاق في اخر اجزاء الطهر فتقضي العدة بثلاث حينئذ ينهها طهرها
 كما في التناخانية وهذا المذكور من اول الفصل الى هنا **حكم الاضلال العام**
 اي اضلال العدد والمكان بحيث تكون في كل يوم متروكة بين الحيض والطهر **تقريب**
 اي يقرب من العام كان علمت عدد ايامها لكن اضلت مكانها في جميع الشهر كما مر
 تمثيله وحكمه **واما الخاص** وهو الاضلال في المكان فقط كان علمت عدد ايامها
 واضلت مكانها في بعض الشهر كالعشر الاول منه مثلاً والاضلال في العدد فقط مع
 العلم بالمكان **فوقه في علمت على مقدمة وهي ان اضلت امرأة ايامها في ضعفها**
او اكثر فلا يتيقن هي في يوم منها حيض كما اذا كانت ايامها ثلاثة فاضلتها
 في ستة او اكثر بخلاف ما اذا اضلت في اقل من الضعف مثلاً اذا اضلت ثلاثة
 في خمسة فانها يتيقن بالحيض في اليوم الثالث من الخمسة فانه اول الحيض واخوه
 او وسطه بيقين فتترك الصلاة فيه **فنقول** في التفرع على ذلك وهو ايضا
 من اضلال المكان مع العلم بالعدد ان علمت ان ايامها ثلاثة فاضلتها
 في العشرة الاخيرة من الشهر بان لم يغلب على ظنها موضعها من العشرة تقضى
 من اول العشرة باوضو لوقت كل صلاة او لكل صلاة على الاختلاف بين
 المشايخ **تاناخانية ثلاثة ايام** للتردد فيها بين الحيض والطهر محيط ثم
 تقضى بعدها الى اخرات **هر بالاعتسال لوقت كل صلاة** للتردد فيه بين
 الحيض والطهر والخروج من الحيض محيط الا اذا ذكرت وقت خروجها
 من الحيض بان ذكرت انها كانت تطهر في وقت العصر مثلاً ولا تدري
 من اي يوم فتقتل في كل يوم في ذلك الوقت مرة فتصلي الصبح والظهر

بالوضوء للتردد بين الحيض والطمهر ثم تصلي العصر بالفصل للتردد بين الحيض والخروج
منه ثم تصلي المغرب والعشا والوتر بالوضوء للتردد بين الحيض والطمهر ثم تفعل هكذا
في كل يوم مما بعد الثلاثة وان اضلت اربعة في عشرة تصلي اربعة من اول عشرة
بالوضوء ثم بالاغتسال الى اخر العشرة لما ذكرنا وقس عليه الخمسة اذا اضلتها في
ضعفها فتصلي خمسة من اول العشرة بالوضوء والباقي بالفصل وان اضلت
عددا في اقل من منعة كما لو اضلت ستة في عشرة تتيقن بالحيض في الخامس
والسادس فتدع الصلاة فيهما لانها اخر الحيض واوله او وسطه وتفعل في الباقي
مثل ما سبق فتصلي اربعة من اول العشرة بالوضوء ثم اربعة من اخرها بالفصل
لتوابعها من الحيض في كل ساعة منها يحيط وان اضلت سبعة فيها
ان في العشرة تتيقن في اربعة بعد الثلاثة الاول بالحيض فتصلي ثلاثة من اول
العشرة بالوضوء ثم تترك اربعة ثم تصلي ثلاثة بالفصل وفي اضلال الثمانية
في العشرة التي يقين بالحيض في ستة بعد اليومين الاولين فتدع الصلاة
فيها تصلي يومين قبلها بالوضوء ويومين بعدها بالفصل وفي اضلال
الاربعة في عشرة تتيقن بثمانية بعد الاول انها حيض فتصلي اول العشرة
بالوضوء وتترك ثمانية وتصلي اخر العشرة بالفصل ولم يذكر اضلال العشرة
في مثلها لانه لا يتصور ثم اشار الى الاضلال بالعدد مع العلم بالمكان بقوله
وان علمت انها تطهر في اخر الشهر بان كانت لا تدري عدد ايامها لكن علمت
انها تطهر من الحيض عند انسلاخ اخر الشهر فانت في بعض النسخ قال اي
فتصلي الى عشرين في طهر بيقين وياتها نزوها لان الحيض لا يزيد على عشرة
ثم في سبعة بعد العشرة تصلي بالوضوء ايضا الوقت كل صلاة للشك في الدخول
في الحيض لانها في كل يوم من هذه السبعة مترددة بين الطهر والدخول في الحيض
لاحتمال ان حيضها الثلاثة الباقية فقط او مع شيء مما قبلها او جميع العشرة
وتترك الصلاة في الثلاثة الاخيرة للتيقن بالحيض ثم تفعل في اخر الشهر

غسل واحد لان وقت الخروج من الحيض معلوم لها وهو عند انسلاخ الشهر
تاتارخانية وان علمت انها ترى الدم اذا جاوز العشرين اى علمت اول حيضها
اليوم لكادى والعشرين ولا تدري كم كانت عدة ايامها تدعى الصلاة ثلاثة
بعد العشرين لان الحيض لا يكون اقل من ثلاثة ثم تصلى بالفصل الى اخر الشهر
لتوهم الخروج من الحيض وتفيد صوم هذه العشرة في عشرة اخرى من شهر اخر
محيطا وعلى هذا يخرج سائر المسائل ومن رام الزيادة على ذلك فيرجع الى المحيط
والنتارخانية وان اضلت عادتها في القياس فان لم يجاوز الدم اربعين قطا
اى كلفه قاس كيف كانت عادة وتترك الصلاة والصوم لما عرفت في الفصل
الثاني فلا تقضى شيئا من الصلاة بعد الاربعين هم فان جاوز الاربعين تحرى
بفتح اوله اصله تحرى فان لم يغلب ظنها على شيء من الاربعين انه كان عادة لها
قفنت صلاة الاربعين لجواز ان يقاسها كان ساعة تاتارخانية ولا نهام تعلم
كم عادتها حتى تورد اليها عند المجاوزة على الاكثر فان قضتها في حال استمرار الدم تفيد
بعد عشرة ايام لاحتمال حصول القضا اول مرة في حالة الحيض والاحتياط في العبادة
واجب تاتارخانية تنبيه لم ار من ذكر حكم صومها اذا اضلت عادتها في القياس
والحيض معا وتحريمه على ما مر منها اذا اولدت اول ليلة من رمضان وكان كاملا
وعلمت ان حيضها يكون بالليل ايضا تقصوم رمضان لاحتمال ان يقاسها ساعة
ثم اذا قفت موصولا تقضى تسعة واربعين لانها تقطع يوم العيد ثم تقصوم تسعة
يحتل انها تمام يقاسها فلا تجزيها ثم خمسة عشر هي طهر فتجزي ثم عشرة تحتل الحيض
فلا تجزي ثم خمسة عشر هي طهر فتجزي والجملة تسعة واربعون صم منها ثلاثون
ولو ولدت نهرا وعلمت ان حيضها بالنهار او لم تعلم تقضى اثنين وثنتين لانها
تقطر يوم العيد ثم تقصوم عشرة لا تجزي لاحتمال انها اخر يقاسها ثم تقصوم
خمس وعشرين يجزيها منها اربعة عشر ولا تجزي احد عشر ثم تقصوم خمس وعشرين
كذلك فقد صم لها في الطهرين ثمانية وعشرون ثم تقصوم يومين تمام الثلاثين

والجمله اثنا عشر وستون وعلى هذا يستخرج حكم ما اذا اقضته مفصلا وما اذا كان
الشهر ناقصا وما اذا علمت عدد ايام حيضها فقط وغير ذلك عند التام
وضبط ما مر من القواعد والفروع والله تعالى اعلم **وان اسقطت سقطا**
ولم تدركه مستبين الخلق او لا بان اسقطت في المخرج مثلا وكان حيضها
عشرة وظهرها عشرين ونفاسها اربعين وقد اسقطت في اول يوم من اول
ايام حيضها **تترك الصلاة عشرة** لانها فيها اما حايض او نفاس لان السقط
ان كان مستبين الخلق فهي نفاس والا فهي حايض فلم تكن الصلاة واجبة عليها
بكل حال **حيض** ثم **تغتسل** لاحتمال الخروج من الحيض **وتصلي** بالوضوء لكل وقت
عليها ما بالشك لتردد حالها فيها بين الطهر والنفاس ثم **تترك الصلاة عشرة**
بيقين لانها فيها اما حايض او نفاس ثم **تغتسل** لتمام مدة الحيض والنفاس **وتصلي**
عليها ما بالشك ثم **تغتسل** لانها فيها عشرة وظهرها عشرين وان استمر
الدم **والا لم تقطع** **اذا رأت الدم في موضع حيضها عشرة** يعني رأت
الدم عشرة على عادتها ثم اسقطت ولم تدرك ان السقط مستبين الخلق او لا
تصلي من اوله **ما بالشك** قبل الا سقاط **عشرة** بالوضوء **بالشك** لان تلك العشرة
اما **يقين** ان كان السقط غير مستبين واما استحضانه ان كان مستبينا فلا تترك
الصلاة فيها قلت وهذا ان علمت بعلوها ظاهرا ولا تترك الصلاة
لو وثقها الدم في ايامها ثم ان اسقطت ولم يتبين حاله يلزمها القضاء للشك
المذكور ثم **تغتسل** لاحتمال الخروج من حيض ثم **تصلي بعد السقط عشرة** **يومها**
بالوضوء بالشك لتردد حالها بين النفاس والطهر **تأخر خائفة** ثم **تترك الصلاة**
عشرة بيقين لانها اما نفاس او حايض **تأخر خائفة** ثم **تغتسل** لاحتمال الخروج من
حيض **وتصلي عشرة بالوضوء بالشك** لتردد حالها بين الطهر والنفاس **تأخر خائفة**
ثم **تغتسل** لاحتمال خروجها من نفاس بتمام الاربعين ثم **تصلي عشرة بالوضوء**
بيقين ليتبين الطهر **تأخر خائفة** ثم **تصلي عشرة بالشك** لتردد حالها فيها بين الحيض

والظهر ثم تغتسل وهكذا اداها ان تغتسل في كل وقت تتوهم انه وقت خروجها
من الحيض والنفسا تاخر خاتمة ثم اعلم انه نقل بعضهم عن الخلاصة في تقرير
هذه الصورة ان عليها الصلاة من اول ما رأت عشرة ايام بالوضوء بالشك
ثم تغتسل ثم تصلي بعد السقط عشرين يوما بالوضوء بالشك ثم تترك الصلاة
عشرة بيقين ثم تغتسل وتصلي عشرة بالوضوء باليقين انتهى وانت ترى ان
في اخر العبارة مخالفة لما في المتن ونقصانا وعن هذا والله تعالى اعلم قال في الفتح
وفي كثير من نسخ الخلاصة غلط في التصوير هنا من النسخ فاحترز منه انتهى
لكن الذي رايته في نسخة الخلاصة التي عندي موافق لما ذكره المص في متنه بلا حذف
شيء سوى قول المص اخلا ثم تصلي عشرة بالشك والله سبحانه وتعالى اعلم .

الفصل السادس في احكام الماء الثلاثة المذكورة اما احكام الحيض
فانها عشر على ما في النهاية وغيرها واوصلها في البحر الى اثنين وعشرين ثمانية
يشتك فيها النفاس واربعة مختصة بالحيض وجعلها في البحر خمسة **الاول** من
المشتركة **حرمة الصلاة فرضا** واجبا او سنة او نفلا **متم والسجدة واجبة**
كانت كسجدة التلاوة ولا كسجدة الشكر **وهذا معنى قوله مطلقا وعدم**
وجوب الواجب يعنى المكربات والوتر **متم منها ادا وقضا** اي من الصلاة
وكذا سجدة التلاوة فلا تجب على الحائض والنفسا بالتلاوة او السماع **لكن يستحب**
لها اذا دخل وقت الصلاة ان تتوضا وتجلس عند سجدة بيتها هو محل عينته للصلاة
فيه وفيه اشارة الى انه لا يعطى حكم المسجد وان صبح اعتكاف المرأة فيه **مقدرا ما يمكن**
اداء الصلاة فيه تسبيح وتحميد للتلاوة ولعلها عادة العبادة وفي رواية يكتب لها
احسن صلاة تصلي **تم والمقبور** في حرمة الصلاة وعدم وجوبها في كل وقت **اخر**
مقدرا التحريم اعنى قولنا الله بدون اكبر عند الامام فان حاصت فيه سقط عنها
الصلاة اداء وقضا **وكذا اذا انقطع** فيه **يجب قضاها** هذا اذا انقطع لاكثر
مدة الحيض والا فلا يجب القضا ما لم تدرك نرى ما يسع الفصل ايضا وقد سبق بيان ذلك

في الفصل الثالث **فصل الانقطاع وكما الكاف للمفاجأة** الى اول ما رت الدم تترك
 الصلاة مبتدأة كانت او معتادة هذا ظاهر الرواية وعليه اكثر المشايخ وعنه ابي
 حنيفة رحمه الله تعالى في غير رواية الاصول لا تترك المبتدأة ما لم يتر الدم
 ثلاثة ايام مع الصحيح الاول كالمعتادة بحر **وكذا تترك الصلاة اذا جاوز عاداتها**
في عشرة قال في المحيط وهو الاصح وهو قول الميذاني وقال مشايخ بلغ تو مبرا لاغتسال
 والصلاة اذا جاوز عاداتها مع واما اذا اراد على عشرة فلا تترك بل تقضى ما زاد على
 العادة كما ياتي او ابتدأ الدم قبلها اي قبل العادة فانها تترك الصلاة كما رتبة لاحتمال
 انتقال العادة الا اذا كان الباقي من ايام طهرها ما لوضم الى حيضها جاوز العشرة
فلا تترك عاداتها في الحيض سبعة وفي الطهر عشرون رات بعد خمسة عشر من طهرها
وما تو مبرا الصلاة الى عشرين لان الظاهر انها ترى ايضا في السبعة ايام عاداتها
 فاذا رات قبل عاداتها ختمت يزيد الدم على عشرة واذا اراد عليها تورد الى عاداتها
 فلا يجوز لها ترك الصلاة قبل ايام عاداتها هذا ما طهر في وقال المم هكذا
 اطلقوا لكن ينبغي ان يقيد بما اذا لم يسع الباقي من الطهر اقل الحيض والطهر والا فلا
 شك في ان عاداتها ثلاثة في الحيض واربعون في الطهر اذا رات بعد العشرين
 في ترك الصلاة انتهى اي لان ما تراه بعد العشرين لو استمر حتى بلغ ثلاثا
 يكون حيضا قطعاً لانه تقدم طهر صحيح وما بعد هذه الثلاث الى ايام العادة
 طهر صحيح ايضا فيكون فاصلا بين الدين ولا يضم الى الدم الثاني ومع فلا يكون
 الثاني مجاوزا للعشرة حتى تورد لعاداتها **ولو رات بعد سبعة عشر تو مبرا بتركها**
 من حين رات لان عاداتها سبعة وقد رات قبلها ثلاثة فلم يزد على عشرة فيحكم
 بان انتقال العادة ولا ينظر الى احتمال ان ترى ايضا بعد ايام عاداتها تورد الى عاداتها
 وتكون الثلاثة استحاضة لانه احتمال بعيد فلذا تترك الصلاة فيها تامل ثم عطف
 على قوله وكما رت الدم تترك الصلاة **اذا انقطع قبل الثلاثة** اي لم يبلغ اقل مدة
 الحيض مجاوزا للعشرة في المعتادة تو مبرا بالقضاء اما المبتدأة فلا تقضى شيئا من العشرة

وان جاوزها لان جميع العشرة يكون حيفا لعدم عادة تروا اليها وان سمعت
السجدة او تلتها لا سجدة عليها لعدم الاهلية الثاني من الاحكام حرمة الصوم
مطلقا فرضا او نفلا منه لكن يجب قضا الواجب منه فان رأت ساعة من نهار ولو
قيل الغروب فد صومها مطلقا فرضا او نفلا منه ويجب قضاؤه لان النفل
يلزم بالشروع وكذا لو شرعت في صلاة التطوع او السنة تقضى ما قلنا فلا فرق
بين الشروع في الصوم او الصلاة قال الله هذا هو المذكور في المحيط وغيره و
بينها بعضهم فلم يوجب في الصوم انتهى ومراده بالبعض صدر الشريعة وصرح
في البحر بان ما قاله غير صحيح لما في الفتح والنهاية والاسيحاوي من عدم الفرق
بينهما انتهى ومثله في الدر ولو شرعت في صلاة الفرض فحاضت لا تقضى لان
صلاة الفرض لا تجب بالشروع وقد امسقط الشارع عنها اداها وكذا قضاها
للخرج بخلاف صوم الفرض فانه واجب القضا وكذا اذا اوجبت بالنذر على نفسها
صلاة او صوما في يوم فحاضت فيها الا وفيه اي في اليوم يجب القضا لصحة النذر
ولو اوجبتها في ايام الحيض بان قالت لله تعاصوم او صلاة كذا في يوم حيضى ^{عليه}
لا يلزمها شيى لعدم صحة النذر والثالث حرمة قراءة القرآن ولو دون آية
كما صححه صاحب الهداية وقاصينخان وهو قول الكرخي وقال الطحاوي يباح ما دونها
وصححه في الخلاصة ورجح في البحر الاول لقوله صلى الله عليه وسلم لا تقراء
الحايف ولا الخشب شيئا من القرآن اذا قصدت القراءة فان لم تقصد بل قصدت
الشنا او الذكر ففي الآية الطويلة كذلك اى تحرم قال المم هذا هو المفهوم
من اكثر الكتب كالمحيط والخلاصة فاخترناه واما عدم قصد القراءة في التفسير
قال في الخلاصة كما يجرى على اللسان عند الكلام كقوله تعاليم نظروا ولم يولد
او ما دون الآية كبسم الله ليمنى عند ابتداء امر مشروع والحمد لله للشكر فيجوز
كذا في الخلاصة ومقتضاه ان قصد التيمنى او لشكر في بسم الله الرحمن الرحيم
والحمد لله رب العالمين لا يجوز لان كلا اية تامة غير قصيرة الا التي في سورة النمل

فانها بعض اية لكن صرح الزيلعي بانه لا باس بذلك بالاتفاق ونقل في الفتح كلام
الخلاصة ثم قال وغيره اي غير صاحب الخلاصة لم يقيد عند قصد الشنا والدعا بما
دون الآية فصرح بجواز قراءة الفاتحة على وجه الشنا والدعا انتهى وفي
العيون لا في الليث ولو قرأ الفاتحة على سبيل الدعاء او شيئا من الايات التي فيها
معنى الدعاء لم يرد به القراءة فلا باس به انتهى واختار الحلواني وفي غاية البيان
انه المختار لكن قال الهندواني لا اقم هذا وان روى عن ابي حنيفة انتهى
ومفهوم ما في العيون ان ما ليس فيه معنى الدعاء كسورة ابي لهب لا توثيقية
الدعاء وهو ظاهر ومفهوم الرواية معتبر ورجح في البحر ما قاله الهندواني
وهو ما مشى عليه المصنف هنا لكن حيث علمت ان الجواز مروي عن صاحب
المذهب ورجحه الامام الحلواني وغيره فينبغي اعتباره وهو المتبادر من كلام
الفتح السابق **المعلمة** اذا احضرت ومثلها الجنب كما في البحر عن الخلاصة **تقطع**
هذا كل كمين هذا قول الكرخي وفي الخلاصة والنصاب وهو الصحيح وقال
الطحاوي تعلم نصف اية وتقطع ثم تعلم نصف اية لان عند الحرمة مقيدة بآية
تامة مضمومة في النهاية واعتزلة في البحر بان الكرخي يمنع مما دون نصف اية
وهو صادق على الكلمة واجاب في النهر بانه وان منع مما دون نصف اية
فكلمة مقيدة بما به يسمى قارئاً وبالكلمة لا يعد قارئاً انتهى ولذا قال يعقوب
باشا ان مراد الكرخي ما دون الآية من المركبات لا المفردات لانه جواز للمعلمة
تعليمه كلمة كلمة انتهى وتامر فيما علقناه على البحر **وتكس قراءة التوراة ولا يخل**
والزبور لان الكل كلام الله تعالى الا ما بديل منها زيلعي وهو الصحيح خلافا
لما في الخلاصة من عدم الكراهة كما في شرح المسنة وتامر فيما علقناه على البحر
ويظهر منه ان ما نسخ حكمه وتلاوته من القرآن كذلك بالاولى اذ لا تبدل
فيه خلافا لما بحته الحيز الرملة **وغسل الغم لا يفيد حل القراءة** وكذا غسل اليد
لا يفيد حل المس هذا هو الصحيح كما في البحر عن غاية البيان **ولا يكره التيمم**

بالقرآن حرفا حرفا او كلمة كلمة مع القطع كما مر **ولا قراءة القنوت** في ظاهر للذهب
 كما قدمناه **ولا سائر الاذكار والدعوات** تكن في الهداية وغيرها في باب الاذان استجاب
 الرضو لذكر الله تعالى وترك المستحب لا يوجب الكراهة بحرق **ولا النظر الى المصحف** لان
 الحنابة لا تحل العين فتح **والرابع حرمه** **مس ما كتب فيه آية تامة** فلا يكره ما دونها
 كما في القهستاني قلت وينبغي ان يجري فيه الخلاف لما في القراءة بالاولى لان المس
 يحرم بالحدث الاصغر بخلاف القراءة فكانت رونه تامل وفي الدرر واختلفوا
 في مسه بغير اعضا الطهارة والمنع اصح **ولودرهما ولو حوا** **مس كتب الشريعة كالنفس**
والحديث والفقه لانها لا تخلو من آيات القرآن وهذا التعليل يمنع من شروع النحوي
 ايضا فتح لكن في الخلاصة يكره مس الاحاديث والفقه للحدث عندهما وعند ابى
 حنيفة الاصح انه لا يكره وفي الدرر والفرر ورخص المس باليد في الكتب الشرعية الا
 التفسير وفي السراج والمستحب ان لا ياخذها بالكم ايضا بل يتوضا كلها احدث وهذا
 اقرب الى التعظيم انتهى **بجرحه وبياضه وجلده المنفصل** هذا خاص بالمصحف ففي
 السراج لا يجوز مس آية في لوح او درهم او حائط ويجوز مس غيره موضع الكتاب
 بخلاف المصحف فان الكل فيه تبع للقرآن وكذا كتب التفسير لا يجوز مس موضع
 القرآن منها وله ان يمس غيره كذا في الايضاح انتهى واقره في البحر **ولومسه** اي
 ما ذكر **بما لا منفصل** كجلد غير غليظ به وهو الصحيح وعليه الفتوى وقيل يجوز بالمنقل
 به كما في السراج **ولو لم يجاز** وما ذكره في الكم هو ما في المحيط لكن في الهداية الصحيح
 الكراهة وفي الخلاصة وكرهه عامة المشايخ قال في البحر فهو معارض لما في المحيط
 فكان هو اولى وفي الفتح المراد بالكراهة التبرعية ويجوز مس ما فيه ذكر ودعا
 قال ابن الهمام وامامه ما فيه ذكر فاطلقه عامة المشايخ وكرهه بعضهم قال
 في الهداية ويكره المس بالكم وهو الصحيح وقال في الكافي والمحيط وعامة متهم
 على انه لا يكره ثم ذكر دليله فاخترناه **مس** **ولكن لا يستحب ولا تكتب الحائض**
 القرآن ولا آية من الكتاب الذي في بعض سطوره آية من القرآن وان لم تقبل

كتب

مثل ما اذا كانت الصحيفة على الارض فقال ابو الليث لا يجوز وقال القدوة
يجوز قال في القبح وهو اقيس لانه ماس بالقلم وهو واسطة منفصلة فكان
كتوب منفصل الا ان يمس بيده **وغسل اليد لا ينفع** في حل المس هو الصحيح كما مر
والخمس حرمة الدخول في المسجد ولو للعبور بلا مكث **الا في الضرورة كالخوف من**
السبع واللس والبرد والعطش والاولى عند الضرورة ان تنيم ثم تدخل ويجوز
ان تدخل مصلّي العيد والجنائز لما في الخلاصة ان الاصح ليس لها حكم المسجد
انتهى الا في صحة الاقتداء وان لم تكن الصفوف متصلة كما في **الحائنة** **وزيارة القبور**
ان ص عطف من تدخل **والسادس حرمة الطواف** ولو فعلت صح وانمت وعليها بدنه
والسابع حرمة الجماع واستمتاع ما تحت الارزاق يعني ما بين سرة وركبة ولو بلا
شهوة وحل ما عداه مطلقا وهل يحل النظر ومباشرتها فيه تردد كذا في الدر
مرفقا التردد في حواشيها عليه بحل الثاني دون الاول **وتثبت الحرمة باختلافها**
وحرمان الجماع ان هذا اذا كانت عفيفة او غلب على فئته صدقها اما لو فاسقة
ولم يقبل صدقها بان كانت في غير او ان حيضها لا يقبل قولها اتفاقا **وان جامعها**
طالعها **التي بها التوبة والاستغفار** ولو احدهما طائعا والاخر مكرها
انتم الا بالبيع وحده سراج **ويستحب ان يتصدق بدينار** ان كان الجماع في اول
الحق **وبنصفه ان كان في آخره** او وسطه كذا قال بعضهم وقيل ان كان الدم احمر
فدينارا واصفر فنصفه سراج قال في البحر ويدل له ما رواه ابو داود والحاكم
وصححه اذا وقع الرجل اهله وهي حائض ان كان دما احمر فليتصدق بدينار
وان كان اصفر فليتصدق بنصف دينار انتهى قال في السراج وهل ذلك عليه وحده
او عليهما الظاهر الاول ومصرفه مصرف الزكاة **ويكفر مستحله** وكذا استحل وطى الدبر
عند الجمهور مجتبي وقيل لا في المسئلتين وهو الصحيح خلاصة وعليه للقول لانه حرام
غيره ونماه في الدر والبحر **والثامن وجوب الفسل او النيم بشرطه عند الانقطاع**
واما الاربعة المختصة بالحيف فاولها تعلق **انقضاء العدة** به اما الحامل فبوضع الحمل

وان لم تروم القياس وصورة في السراج بما اذا قال اذ اولدت فانت طالق فولدت
لا بد من ثلاث حيض بعد النفاس تامل **وثانيها الاستبراء** صورته لو اشترى جارية
حامل فقبضها ووضعته عنده ولدا وبقي ولد اخر في بطنها فالدم الذي بين
الولدين نفاس ولا يحصل الاستبراء الا بوضع الثاني سراج وكذا لو شري حاملا
فولدت قبل ان يقبضها لا بد بعد القبض من حيضة بعد النفاس **وثالثها الحكم**
ببلوغها ولا يتصور ذلك في النفاس لانه يحصل قبله بالجمل سراج **ورابعها**
الفصل بين طلاق السنة والبدعة لان السنة فيمن اراد ان يطلقها اكثر
من طلقة ان يفصل بين كل طلقتين بحيضة اما الفصل بالنفاس فلا يتصور لانقضاء
العدة بالوضع قبله واما الطلاق في النفاس فانه بدعي كالطلاق في الحيض كما
في طلاق البحر وزاد في البحر هنا خامسا مما اختص به الحيض وهو عدم قطع التتابع
في صوم الكفارة وزاد غيره سادسا وسابعا وهما ان اقله ثلاثة واكثره عشرة
واما القسم الثالث وهو **الاستحاضة** فحدث اصفر كالرعاف وله احكام تاتي
تذنيب سماه به لانه تابع لهذا الفصل وتكمل له فهو كالذنب في حكم الجنابة
والحدث الاصفر اما الاول اى حكم الجنابة فكذلك النفاس لانه لا يسقط الصلاة ولا
يحرم الصوم ولا الجماع ولو قبل الوضوء نعم يستحب كونه بعد غسل او وضوء
قال في المبتغى بالغنى المعجزة الا اذا احتلم لم يات اهله لكن قال المحقق ابن امير
حاج في شرح النية هذا غريب ان لم يحمل على الذنب اذ لا دليل يدل على الحرمة **وانما**
الرد انما كل او يشرب يغسل يديه وفيه ندب لان يده لا تخلو عن النجاسة ولا نه
يصير شاربا للماء المستعمل بدائع وفي الخائبة ولا بأس بنزكه واختلاف في الخائبة
قيل كالجنب وقيل لا يستحب لها ان يغسل لا يزال نجاسة الحيض عن نفسها ولا
انتهى **ويحذر** خروجه لو ايجبه قبل ان يغتسل او يتوضأ تاخر خائبة **واما حكم الحدث**
ثلاثة الاول حرمة الصلاة والسجدة مطلقا واجبتين اولا والثاني حرمة من
ما فيه اية تامة ولو غير اعضا الوضوء كما قدمناه **وكتب التفسير** ولو بعد غسل

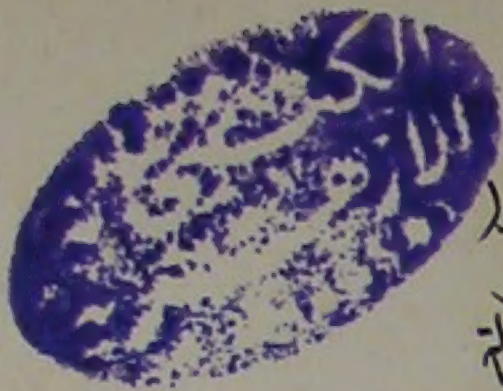
اليد ولكن يجوز للمكلف المتطهر دفع المصحف الى الصبيان وان كانوا محدثين
لان في المنع تضييع حفظ القرآن وفي الامر بالتطهير وجوبهم فلا ياتم الدافع كما ياتم
بالباس الصغير المحرم وسقيه الحرف وتوجيهه الى القبلة في قضاء حاجته فتح ولا بابن موسى
كتب الاحاديث والفقه والاذكار **والمستحب ان لا يفعل** قال الامام الحلواني انما
نلت هذا العلم بالتعظيم فاني ما اخذت الكاغد الا بطهارة والامام الحلواني كان
مبتولنا في ليلة وكان يكر كتابه فتوضا في تلك الليلة سبع عشرة مرة بحجر **والثالث**
كراهية الطواف لوجوب الطهارة فيه ويجوز له قراءة القرآن ودخول المسجد
هكذا ذكر في البدائع وقال في المحيط يكره دخول المسجد ثم ولعل وجهه انه
يلزم منه ترك تحية المسجد تامل **ثم ان الحدوث انما استوعب** ولو حكما
وقت صلاة من رضة بان لم يوجد فيه زمان حال عنه يسع الوضوء والصلاة
(سم الله الرحمن الرحيم) يسمى **معدن** وراوي يسمى ايضا صاحب العذر هكذا
ذكر في الكافي ونقل الزهري عن عدة كتب شرط استيعاب الوقت كله ثم قال
هو ظاهر قال مولانا خسر وارا به الرد على الكافي بان كلامه يخالف لتلك
الكتب اقول لا اعم الفقه بينهما ثم ذكر وجهه والحق ما قاله في الكافي ان العلم
بجسفة الاستيعاب متعسر بل متعذر خصوصا للاستحاضة فانها تنفذ
الكونف فكيف يتيسر معرفة استيعاب خروج الدم بمم قلت جعل
في الفتح كلام الكافي تفسير لما قاله في عامة الكتب وهو قال كلام ملا خسر وقد
وحكمه ان لا ينتقض وضوء الناشئ من ذلك الحدوث بمجرد متعلق بمنتقض
وسباق في كلامه محتررا القيد **الا عند خروج وقت مكتوبة** فلو توضا للصلاة
العيد يجوز له ان يودي به الظهر في الصحيح كذا في الزيلعي وهذا عند ابني خنيفة
ومحمد وعند ابني يوسف بدخول الوقت وخروجه بمم قلت وافاد بقول عند
خروج ثم ان الناقض ليس نفسا الخروج بل الحدوث السابق المتجدد بعد الوضوء
او معه وانما خروج الوقت شرط **فيصل** به في الوقت بشرط تعلم مما سباق وهي

ان يكون وضوءه من حدثه الذي صار به معذورا ولم يعرض عليه حدث اخر وكان
 وضوءه في الوقت لا قبله وكان الحاجة في يتي وضوءه في الوقت وان قارن الوضوء
 السيلان او سال بعده فيصلي به في الوقت **ما شام من الفراغ** الوقتية والغائبة
والنوافل والواجبات بالاولى ولا يجوز له ان يمسح خفه الا في الوقت هذا اذا
 كان الدم سائلا عند اللبس والطهارة واما اذا كان منقطعا عندهما معا يمسح تمام
 المدة كالصحيح **ولا يجوز امامته لغير المعذور** بعذره فلوام معذورا يصح ان اتخذ
 عذرها كما في السراج والفتح وغيرها ومقتضاها ان مجرد الاختلاف مانع وان كان
 عذرا امام اخف كالوام من به انقلا تخرج ذ اسلس بول فان الثاني حدث
 وبخاسة فلا يصح كما في امامته النهز وتماه في رد المختار ثم في البقا اي بطر ما ثبت
 كونه معذورا باستيعاب عذرا الوقت لا يشترط الاستيعاب ثانيا بل يكفي وجوبه
 اي ذلك الحدث في كل وقت مرة ولو لم يوجد في وقت تام بان استوعبه الانقطاع
 حقيقة **مقط العذر من اول الانقطاع** والحاصل ان شرط ثبوت العذر استيعابه
 للوقت ولو حكما وشرط بقاء وجوده في كل وقت ولو مرة وشرط نزول تحقق
 الانقطاع التام في جميع الوقت حتى لو انقطع بعد الوقت في اثنا الوضوء او الصلاة
 ودام الانقطاع الى اخر الوقت الثاني يعيد تلك الصلاة لوجود الانقطاع التام
 معه وان عاد قبل خروج الوقت الثاني لا يعيد لعدم الانقطاع التام معه لان
 الانقطاع لم يستوعب الوقت الاول ولا الثاني وقد يكون في اثنا الوضوء او الصلاة
 لانه لو انقطع بعد الفراغ من الصلاة او بعد التقعد قدر التشهد لا يعيد لزوال
 العذر بعد الفراغ كالمشيم اذا ارى الماء بعد الفراغ من الصلاة بخر عن السراج لكن
 قوله او بعد التقعد من المسائل الاثنى عشرية وفيها الخلاف المشهور **ولو عرض**
 الحدث ابتداء بعد دخول وقت فرض انتظر الى اخره رجاء الانقطاع وعبارة
 التاخرائية ينبغي ان ينتظر ثم فان لم ينقطع يتوضا ويصلي ثم ان انقطع في اثنا
 الوقت الثاني يعيد تلك الصلاة لانه لم يوجد استيعاب وقت تام فلم يكن معذورا

وقد صلى بالحدث فلا يجوز **م** وان استوعب الحدث الوقت الثاني لا يعيد لتبوت
 العذر **حينئذ من ابتداء العروض** والحاصل ان الثبوت والسقوط كلاهما يعتبران
 من اول الاستمرار اذا وجد الاستيعاب **م** وانما قلنا من ذلك الحدث ان لو توضحا
 من اخر قبول وعذر منقطع **فسال من عذره نقض وضوءه وان لم يخرج الوقت**
 لان الوضوء لم يقع لذلك العذر حتى لا ينتقض به بل وقع لغيره وانما لا ينتقض به
 ما وقع له كذا في شرح منية المصلي ونحوه في التاخر خاتمة وغيرها وبه علم ان قولهم
 ان السيلان لا ينتقض وضوء المعذور بل لا بد معه من خروج الوقت مختص بما اذا
 كان وضوء من عذره لا من حدث اخر **وان لم يسئل عذره بعد وضوءه من غيره**
لا ينتقض وضوءه وان خرج الوقت لانه طهارة كاملة لم يعرض ما ينافيها وانما
 قلنا بتجدده ان لم يتوضا من عذره فعرض حدث اخر ينتقض وضوءه في الحال
 لان ما احدث حديثا لم يكن موجودا وقت الطهارة فكان هو والبول والغائط
 سواء **اذا نزع وان توضا من عذره ولم يعرض حدث اخر ولم يسئل من عذره عند**
 الوضوء ولا بعده **لا ينتقض بخرج الوقت** لانه طهارة كاملة قال في البحر ثم اغايى بطل
 بخروجه ان توضا على السيلان بعد الوضوء اما اذا كان على الانقطاع ودام
 الى خروج الوقت فلا يبطل بالخروج ما لم يحدث حدثا اخر او يسئل انتهى **وانسال**
الدم من احد منخره فقط فتوضا ثم سال من اخر انتقض وضوءه في الحال لعروض
 حدث اخر غير عذره **وان سال منها فتوضا فانقطع من احدهما لا ينتقض**
 ما دام الوقت لان طهارة حصلت لها جميعا والطهارة متى وقعت لعذر لا يضرها
 السيلان ما بقي الوقت فبقي هو صاحب عذره بالمتن الاخر **بدايع والجدي** بضم
 الجيم وفتحها قروح في البدن تنفط وتقيح قاسوس **والدما** ميل جمع دمل بضم
 الدال وفتح الميم مستددة ومخففة وهو الخراج قاسوس قروح متعددة **لا واحدة**
 حتى لو توضا وبعضها سائل وبعضها الاخر غير سائل ثم سال انتقض وضوءه قبل
 خروج الوقت كما مر في المنخر **ولو توضا وكلها سائل لا ينتقض** ما لم يخرج الوقت

اذا وجد سيلان

ولو توجنا المذور ثم خرج الوقت وهو في الصلاة يستأنف الصلاة بعد الوضوء
 ولا يسن على ما صلى منها كما يفعله من سبقه الحدث لان الانتقاض ليس بخروج
 الوقت بل بالحدث السابق حقيقة اي الحدث الموجود حالة الوضوء او بعده في الوقت
 بشرط الخروج فالحدث محكوم بارتفاعه الى غاية معلومة فيظهر عندها مقتضا
 الاستند كما حققه في الفتح الا ان ينقطع قبل الوضوء ودام الانقطاع حتى
 خرج الوقت وهو في الصلاة فلا ينتقض وضوءه ولا تقص الصلاة كما قد مناه انفا
 عن الجور ولو توجنا المذور بغير حاجة ثم سال عذر انتقض وضوءه صورته كما
 في الزيلعي لو توجنا المذور منقطع ثم خرج الوقت وهو على وضوءه ثم جدد الوضوء
 ثم سال الدم انتقض لان تجديد الوضوء وقع من غير حاجة فلا يعتد به انتهى لان
 الوضوء الاول لم ينتقض بخروج الوقت لما علمته انفا وانما انتقض بالسيلان
 بعد الوقت وكذا لو توجنا الصلاة قبل وقتها قال بعضهم لا ينتقض والاصح انه
 ينتقض كذا ذكره الزيلعي رحمه الله اقول عبارة الزيلعي هكذا ولو توجنا والاصحاب
 الا عذار في وقت الظهر للعصر يصلون به العصر في رواية لان طهارتهم للعصر
 في وقت الظهر كطهارتهم للظهر قبل الزوال والاصح انه لا يجوز لهم ذلك لان
 هذه طهارة وقعت للظهر فلا تبقى بعد خروجه انتهى وفي التتارخانية لا يجوز
 بالاجماع هو الصحيح وقد ذكر فيها وفي الزيلعي وعامة الكتب لو توجنا بعد طلوع
 الشمس ان يصلي به الظهر عندها لا عند ابي يوسف اي لانه ينتقض عنده
 بدخول الوقت اما عندهما فلا ينتقض الا بالحنو وج ولم يوجد به علم ان ما
 ذكره المصنف مقرر فيما اذا توجنا في وقت صلاة مكتوبة لصلاة بعدها
 ينتقض لتحقيق خروج الوقت وكذا لدخول الوقت فلذا اثار في التتارخانية
 لا يجوز بالاجماع اما لو توجنا قبل الوقت في وقت مهمل كما لو توجنا قبل الزوال
 فانه يصلي به الظهر عندهما لانه لا ينتقض بالدخول كما ذكرنا وقد صرح بحكم
 المسئتين كذلك في الهداية فتنبه وان قد راع المذور على منع السيئات



بالربط ونحو يلزمه ويخرج من العذر بخلاف الحائض كما سبق في الفصل الاول
وان سال عند السجود ولم يسجد بدونه كجرح بجلقه يومى قايما او قاعدا لان
ترك السجود اهون من الصلاة مع الحدث فان الصلاة بالايما لها وجود حالة
الاختيار في الجملة وهو التنفل على الدابة ولا يجوز مع الحدث بحال حاله الاختيار
فتح وكذا الوصال عند القيام دون القعود يصلى قاعدا كما ان من عجز عن
القراءة لو قام لا لو قعد يصلى قاعدا ويقر لان القعود في معنى القيام بخلاف
من كان بحيث لو استلقى وصلى لم يسجد ولو صلى قايما او قاعدا سال فانه لا
يصلى مستلقيا لان الصلاة كما لا يجوز مستلقيا الا لها فاستويا وترجم الاداء
مع الحدث كما فيه من احراز الامكان فتح وما اصاب ثوب المعذور اكثر من قد
الدرهم فعليه سجدة ان كان مفيدا بان لا يصيب مرة اخرى قال في الخلاصة وعليه
الفتوى (م) وان كان حال لو غسلة تنجس ثانيا قبل الفراغ من الصلاة جاز
ان لا يغسله وهو المختار وقيل لا يجب غسله كالقليل للضرورة وقيل ان اصابه
خارج الصلاة غسله وفيها لا لعدم امكان التمرنه وفي المجتبى قال القاضي
لو كان بحال يبقى طاهر الى ان يفرغ لا الى ان يخرج الوقت فعندنا يصلى بدون غسل وعند
الشافعي الا ان الطهارة مقدرة عندنا بخروج الوقت وعند بالفراغ فتح ملخصا وقيل
ان كان مفيدا بان لا يصيب مرة اخرى يجب وان كان يصيبه المرة بعد الاخرى فلا واختاره
السرخسي محروقت بل في البدع انه اختيار مشايخنا وهو الصحيح انتهى فان لم يحمل
على ما في المتن فهو ليس على المعذورين والله تعالى ليس لكل عسر والمحمد لله اولا
واخرا وظاهرا وباطنا وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم اجمعين
والحمد لله رب العالمين قال المؤلف سلم الله تعالى وكان الفراغ من هذا الشرح المبارك
ان شا الله تعالى نهار الاثنين لثلاث بقين من ذى القعدة الحرام سنة
احدى واربعين ومائتين والف على يد مولف الفقير محمد امين
ابن عمر عابد بن عفا عنها امين والحمد لله وحده وصلى الله
على من لا نبي بعده

مع الحدث الا لضرورة لا يجوز

محمد لله تعالى وحده وصلى على سيدنا
محمد وعلى اله وصحبه بجمع وقرآن
على المؤلف سلم الله تعالى
في القعدة الاخرى من
شعبان المبارك
سنة ١٢٤٠